مجلة التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثالث

سبتمر 2023

الجزء الثانى

جامعة طنطا

كلية التجارة

قسم الإقتصاد والمالية العامة

إستراتيجية دمج المشروعات غير الرسمية فى الاقتصاد الرسمي في مصر في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية

إعـداد

هدى عدلـى أحمد المـلاح

باحثة دكتوراه في الاقتصاد

pg_94171@commerce.tanta.edu.eg

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور

هـانـــى مصطفى الشامى

أستـــاذ الاقتصاد

عميد كلية التجارة – جامعة طنطا

Hany.alshamy@commerce.tanta.edu.eg

الأستاذ الدكتور

سهـام حـامـد نجـم

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد

والمالية العامة

كلية التجارة – جامعة طنطا

seham.negm@commerce.tanta.edu.eg

ملخص الدراسة:

تعد قضية المشروعات غير الرسمية الشرعية في مصر ظاهرة من أكثر القضايا التي شغلت مختلف الدوائر السياسية والاقتصادية حيث أثبتت الدراسات أن المشروعات غير المسجلة رسمياً تتجاوز نسبة نحو ٩٠٪ من إجمالي المشروعات المكونة في الاقتصاد المصري والتي تنتج منتجات مشروعة إلا أنها تفتقر إلى التصاريح المطلوبة أو الوضع القانوني, وتتمتع بعض تلك المشروعات بتنافسية جيدة وتحقق أرباحاً كبيرة كان بإمكانها زيادتها إذا تم انضمامها للاقتصاد الرسمى,

وتظهر أهمية البحث في أنه يلقي الضوء على تجارب بعض الدول الناجحة في دمج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي والتي يمكن الاستفادة منها مثل (الصين – بنجلاديش – الهند – كينيا – رواندا) ومصر من بين الدول التي عانت من ظاهرة تفشي القطاع غير الرسمي, ولذلك كان هذا البحث لكشف مدى فاعلية إجراءات توجيه قرارات الإصلاح الاقتصادي في النهوض بالصناعات ودمج المشروعات غير المسجلة في الاقتصاد الرسمي مع وضع رؤية اقتصادية ذات صيغة تكاملية لتحقيق التوازن بين مصلحة أصحاب المشروعات غير الرسمية من ناحية, ومصلحة الدولة من الاستفادة من هذا القطاع غير الرسمي الضخم من ناحية أخرى .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي – الاقتصاد الخفي – اقتصاد الظل

Abstract:

The issue of legitimate informal projects in Egypt is considered one of the most prominent issues that preoccupied various political and economic circles, as studies have shown that projects that are not officially registered exceed about 90% of the total projects formed in the Egyptian economy that produce legitimate products, but they lack the required permits or status Some of these projects enjoy good competitiveness and achieve large profits that they could have increased if they joined the formal economy.

The importance of the research appears in that it sheds light on the experiences of some successful countries in integrating informal projects into the formal economy, which can be benefited from, such as (China - Bangladesh - India - Kenya - Rwanda -) and Egypt are among the countries that have suffered from the phenomenon of the spread of the informal sector. Therefore, this research was to reveal the extent of the effectiveness of the procedures for directing economic reform decisions in advancing industries and integrating unregistered projects into the formal economy, while developing an economic vision with an integrated formula to achieve a balance between the interest of informal entrepreneurs on the one hand, and the interest of the state to benefit from this huge informal sector. On the other hand

Key words: The informal economy - the hidden economy – the shadow economy

١- مقدمة:

تعد قضية المشروعات غير الرسمية الشرعية في مصر ظاهرة من أكثر القضايا التي شغلت مختلف الدوائر السياسية والاقتصادية حيث أثبتت الدراسات أن المشروعات غير المسجلة رسمياً تتجاوز نسبة نحو ٩٠٪ من إجمالي المشروعات المكونة في الاقتصاد المصري والتي تنتج منتجات مشروعة إلا أنها تفتقر إلى التصاريح المطلوبة أو الوضع القانوني, وتختلف تلك المشروعات من حيث الحجم، والهياكل، ومستوى الفاعلية, وقد يكون جزء من أنشطتها رسميا، في حين يظل بقية النشاط غير رسمي, وتتمتع بعض تلك المشروعات بتنافسية جيدة وتحقق أرباحاً كبيرة كان بإمكانها زيادتها إذا تم انضمامها للاقتصاد الرسمى, وبالرغم من الدور الذي تساهم به المشروعات غير الرسمية في توفير فرص العمل والحد من البطالة وبناء القدرات الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة والمساهمة في زيادة معدل نمو الاقتصاد وخلق التنوع فيه، فإن وجودها وانتشارها بعشوائية دون وجود آلية مناسبة لتنظيمها والاستفادة منها أصبحت ذات دور سلبي وسببا من أسباب نمو القطاع غير الرسمي (الساعدى, ٢٠١٣).

والمقصود بالمشروعات غير الرسمية في مصر هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التى تعمل في الخفاء وهدفهم الأول هو الحصول علي الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية وبصورة أبسط يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه" أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها, كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومى الإجمالي علي خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل فى حسابات الناتج القومي الإجمالي (محمد , ٢٠٢١).

وفي ظل الأزمات المتتالية من جائحة كورونا وحرب روسيا وأوكرانيا, وارتفاع معدلات التضخم, وارتفاع معدلات الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي والتي أثرت على انخفاض الاحتياطي النقدي من الدولار في مصر, وهروب الأموال الأجنبية المباشرة (الأموال الساخنة) بحثا عن أكبر معدل فائدة, وأثرت أيضا الأزمات الاقتصادية على انخفاض معدلات النمو ومعدلات التنمية, فكلما زاد انخفاض مستوى التنمية, كلما زاد حجم القطاع غير الرسمي مقارنة بنظيره الرسمي, وقد دعم تنامي المشروعات غير الرسمية في الدول النامية توافر البيئة الملائمة من اختلالات هيكلية ناجمة عن سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة والسياسات الحكومية التي لم تركز بشكل كافي على العمالة فضلا عن ضعف دور

الدولة في المجال الاقتصادي وعدم قدرتها على استحداث أعداد كافية من الوظائف الجديدة في الاقتصاد الرسمي, وباعتبار أن مصر إحدى هذه الدول وفي ظل عثرات الاقتصاد المصري المتتالية فضلاً عن ندرة فرص العمل فقد عانى اقتصادها من ظاهرة المشروعات غير الرسمية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبخاصة أنشطة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر ورغم التحفيزات الممنوحة للاقتصاد الرسمي إلا أن الاقتصاد غير الرسمي لازال يتسم باتساع حجم أعماله والمشتغلين به, وبالتالي يكون عامل هام لانخفاض مستوى التنمية .

كما يواجه الاقتصاد المصري العديد من الاختلالات الهيكلية والتي تنعكس على العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة و ميزان المدفوعات وتزيد برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي من العمالة غير الرسمية لما تتطلبه هذه السياسات من تقليص العمالة في القطاع العام , وبالتالي فإن مشكلة البحث هو التركيز وتسليط الضوء على المشروعات غير الرسمية في مصر, ونظراً لتعدد تعريفات أنشطة القطاع غير الرسمي, فإننا نهتم في هذه الدراسة بالأنشطة غير الرسمية المشروعة الخاصة بالمشروعات غير الرسمية ودور الإصلاح الاقتصادي في دمج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي المصري, وهذه النقطة تمثل مشكلة الدراسة

ولأهمية هذه المشروعات غير الرسمية كما ذكرنا فإن محاولة اندماجها في الاقتصاد الرسمي المصري سيكافح البطالة ويزيد الصادرات ويقلل عجز الموازنة وبالتالي سوف تذكر الباحثة في هذا البحث تجارب بعض الدول مثل (الصين – الهند –بنجلاديش –كينيا –رواندا) والتي أثبتت نجاحا إلى تغيير نموذج التمويل وإدماجها في الاقتصاد الرسمي, وبناءا على ضوء ما سبق يتمثل الفرض الرئيسي للبحث في محاولة الإجابة على:

"إلى أي مدى أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تفعيل المشروعات غير الرسمية ودمجها في الاقتصاد الرسمي في مصر" و هل كان هناك تجارب لدول نامية ناجحة تبنت إجراءات إصلاحية لدمج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي ؟ وكيف نقارنها بالتجربة المصرية ؟

لذا سوف نتناول في هذا البحث ما يلى:

١ – أسباب تنامي المشروعات غير الرسمية في مصر.

٢ – حجم المشروعات غير الرسمية في مصر.

٣ – تجارب الدول الناجحة في دمج المشروعات غير الرسمية.

٤ – إستراتيجية لدمج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في مصر.

٥ – النتائج والتوصيات.

٢ – الأسباب العامة لنمو المشروعات غير الرسمية فى مصر :

تختلف أسباب تنامي المشروعات غير الرسمية من دولة إلى أخرى وفقا للظروف الإجتماعية والإقتصادية لكل دولة , ونعرض فيما يلي أهم أسباب نمو تلك الظاهرة في مصر.

٢-١ إرتفاع الأعباء الضريبية

تعد الأعباء الضريبية المرتفعة من أهم العوامل المتسببة في نمو وازدهار القطاع غير الرسمي في مصر , حيث تؤدي الأعباء الضريبية إلى زيادة هذه الأنشطة إما بعدم تسجيل النشاط كليا أو بتهرب الأنشطة المسجلة من الضرائب عن طريق إخفاء جانب من معاملاتهم ودخولهم عند كتابة الإقرار الضريبي, أو من خلال إجراء معاملاتهم من خلال المقايضة لتجنب الأعباء الضريبية وكلها صورة تدخل ضمن الأنشطة غير الرسمية (أبادير وآخرون, ٢٠٢٢).

٢-٢ عجز الموازنة العامة للدولة

حيث تلجأ الدولة في سبيل تغطية هذا العجز إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة , أو رفع أسعار الضرائب القائمة , مما يدفع الممولين إلى اتخاذ كافة السبل الممكنة للتهرب الضريبي خاصة في الدول النامية التي تتصف بضعف كفاءة النظام الضريبي , ولاسيما في تحصيل الضرائب , وقد تلجأ الدولة أيضا إلى الإصدار النقدي الجديد , ومن المعروف أن زيادة وسائل الدفع الجديدة تعد من المصادر الرئيسية للضغوط التضخمية والإرتفاع في المستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى إنكماش الدخل الحقيقي للأفراد مما يدفعهم ويزيد الضغوط عليهم للبحث عن أعمال إضافية لزيادة الدخل عن طريق العمل في أنشطة القطاع غير الرسمى.

٢-٣ ارتفاع معدلات التضخم زيادة الأسعار

هناك علاقة تبادلية بين التضخم و أنشطة المشروعات غير الرسمية حيث يؤدي نمو القطاع غير الرسمي إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار, وحدوث تضخم خاصة في السلع الأساسية التي يحدث فيها فائض طلب وبالمثل فإن التضخم يلعب دورا كبيرا في نمو

وإتســـاع حجم المشـــروعات غير الرســـمية حيث يؤدي لإنخفاض الدخل الحقيقي للأفراد, وبالتالي تزداد الضـــغوط على الأفراد للبحث عن عمل إضـــافي لتعويض النقص في الدول الحقيقية لمواجهة الإرتفاع في المســـتوى العام للأســـعار وينتهي الأمر بهؤلاء الأفراد إلى الإلتحاق بالقطاع غير الرسمى.

٢-٤ البيروقراطية والتعقيدات الإدارية :

يعاني الإقتصـاد المصـري من البيروقراطية المتمثلة في العقبات التي يواجهها الأفراد والمشـــروعات والتي تنتج عن تعقد الإجراءات الحكومية للحصـــول على الموافقات اللازمة لاســـتخراج التراخيص وبدء مزاولة النشـــاط وكذلك تعدد الجهات المطلوب الحصـــول على الموافقات اللازمة لاســـتخراج التراخيص وبدء مزاولة النشـــاط وكذلك تعدد الجهات المطلوب الحصـــول على موافقتها, وتتأثر المشـــروعات الحرفية والمنزلية والمشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بشكل كبير من هذه التعقيدات الإدارية وتفضل ممارسة أنشطتها بشكل غير رسمي حتى تتجنب وتبتعد عن القوانين والتعقيدات الإدارية (أبادير, ٢٠٢٢).

٣ – حجم المشروعات غير الرسمية فى مصر

يعاني الاقتصـاد المصـري من ظاهرة المشـروعات غير الرسـمية التي بدأت تتضـح معالمها مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشـــرين، وازدادت مع بدايات القرن الواحد والعشرين, ووفقا لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) لعام ٢٠٠٩ المستندة على نسبة التوظف غير الرسمي لإجمالي التوظف بلغ المشروعات غير الرسمية نسبة تتراوح بين ٨٥٪ إلى ٨٩٪ ولاشـك أن عدد الوحدات غير المسـجلة، والتوظف غير الرسـمي لا تعد مؤشـرات دقيقة لتقدير حجم المشـروعات غير الرسـمية ، وهو ما دعى العديد من الباحثين للاعتماد على مناهج بديلة في التقدير (Laiglesia,2011).

كما قدر القطاع غير الرســـمي بطريقة حوالي ٥٠٪ من العمالة غير الزراعية في مصـر, ٦٣٪ من إجمالي المشـتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة, ويسـاهمون بما يوازي ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (El-Shamy,2015).

زاد حجم المشروعات غير الرسمية في مصر وانخفاض العمالة الرسمية في قطاع الصناعة بنسبة ٥%, وفى قطاع المقاولات بنسبة ٨ % وفى قطاع الخدمات بنسبة ١٥ % , كما ارتفعت أعداد العمالة غير الرسـمية إلى ٤٠ % خلال عام ٢٠١٢ وإلى ٤٥%, خلال عام ٢٠١٣ في حين أنها عام ١٩٩٨ كانت ٣٠ % فقط (جبر, ٢٠١٥).

وتعد هذه النسب مرتفعة مقارنة بدول مجاورة ومنافسة كتونس والأردن وتركيا وكذلك مقارنة بدول متقدمة كبريطانيا والسويد, حيث سجل العاملون بالقطاع غير الرسمي في هذه الدول ٥٩, و٤٤ و ٣٤ و ١٣,٦و ٨,٢ بالمائة من أجمالي المشتغلين على التوالي كما يتضح بالأشكال التالية إلا أن القطاع غير الرسمي لم يكن دوما بهذا الحجم الكبير في مصر, ولكنه نما بشدة خلال تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في التسعينات وتحديدا الخصخصة, وكذلك عقب ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من ثورة ٣٠ يونيه, وأزمة كورونا, كما يتضح من خلال الأشكال التالية:

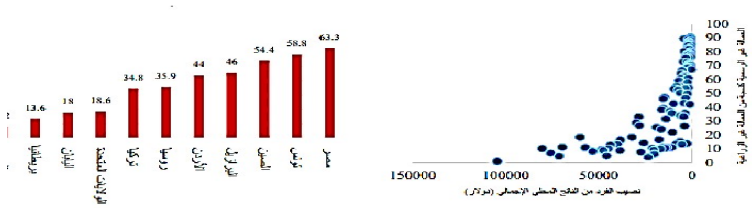

المصادر: منظمة العمل الدولية، 2018؛ البنك الدولي، 2018.

https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/05/VOC-Ar-7-6-4-2020.pdfhttps://eces.org.eg/category/view-on-news-ar/page/7/
https://eces.org.eg/category/view-on-news-ar/page/7/

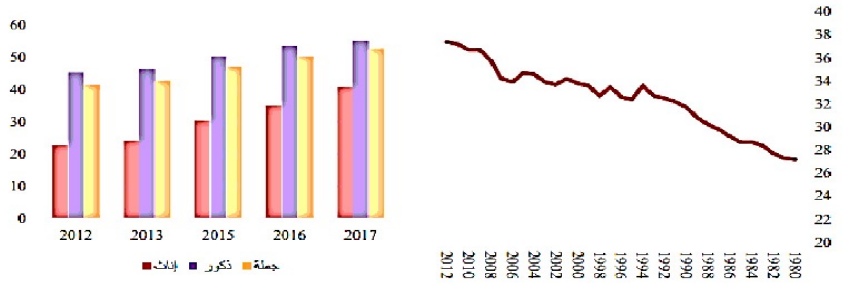

المصدر : الشيمي 2015 **المصدر : منامة العمل الدولية ٢٠١٩**

الشكل رقم (٤) , (٥) المصدر المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٠)

https://eces.org.eg/category/view-on-news-ar/page/7/

https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/05/VOC-Ar-7-6-4-2020.pdf

وتزيد برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الإقتصادي من العمالة غير الرسمية لما تتطلبه هذه البرامج والسياسات من تقليص العمالة في القطاع العام, وتقييد سلطة العمل في خلق الوظائف مما يدفع العمال إلى الإنتقال نحو القطاع الخاص للحصول على فرص العمل التي يتيحها, وغالبا ما يجدون ضالتهم في العمل غير الرسمي, الأمر الذي يزيد من معدلات نمو الاقتصاد غير الرسمي (محمد, ٢٠٠٣).

كما تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي) : تراوح حجم الاقتصاد غير الرسمي (والذي يمثل نسبة من الاقتصاد الخفي) من ٢١.٤٣٪ إلى ١٩.٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٠ –٢٠٢٠) على أنه قد بلغ أقصاه في تلك الفترة عام ٢٠٠٥، حيث بلغ نحو ٢٥.٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتضح من الشكل التالي:

تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

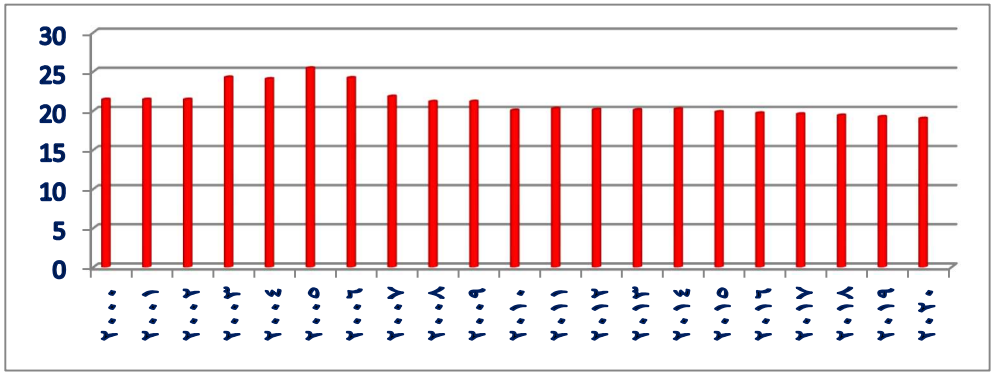

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات دراسة مجدي،٢٠١٧، وزارة التخطيط المصرية (٢٠١٨–٢٠٢٠).

وفي عام ٢٠٢١ كان حجم المشروعات غير الرسمية يمثل حوالي ٥٥٪ من الإقتصاد المصري, و أن (٤٥)% المتبقية هي الشركات الكبيرة وأن مصر تستهدف في تحقيق (١,١) تريليون أخرى في حالة ضم الاقتصاد غير الرسمي وفي حالة ضم هذه الشركات , لأن الاقتصاد غير الرسمي لا يستهدف الباعة الجائلين فقط , بل يمتد إلى شركات ومصانع تعمل وتنتج ولكنها لا تظهر في المؤشرات الحقيقية للدولة, وفي حالة دمج الإقتصاد غير الرسمي فإنه يسهم في تحسين صورة الإقتصاد الرسمي ويساعد على توضيح

الحجم الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة (أبادير وآخرون, ٢٠٢٢).

يتضح من الطرح السابق كبر حجم ونمو القطاع غير الرسمي في مصر والذي ينعكس في ضياع حصيلة كبيرة من الإيرادات على الخزانة العامة للدولة ممثلة في الضرائب والرسوم الجمركية والتأمينات الإجتماعية وتكاليف العمل المتمثلة في رسوم التراخيص وتقديم الخدمات الحكومية (التنمية المحلية, والكهرباء, والمياه) وكافة الإلتزامات المالية التي كان سيتحملها في حالة عمله بشكل رسمي, هذا بالإضافة إلى الأثار السلبية التي تقع على عاتق الإقتصاد الرسمي والمجتمع والمستهلك, وتسببه في تشوه صنع السياسات وغيرها من الآثار السلبية, وبالتالي كان لزاما على الدولة أن تصنع التصورات لتحديد السياسات والإستراتيجيات المثلى للتعامل مع هذا الإقتصاد ودمجه في الإقتصاد الرسمي الوطنى.

٤- تجارب الدول الناجحة في دمج المشروعات غير الرسمية

لقد وقع الاختيار على بعض التجارب الدولية في القارة الأسيوية, مثل تجربة الصين الهند, وبنجلادش, كنماذج نجحت في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي وذلك لعدة أسباب, لعل من أهميتها أن هذه الدول خضعت لإعادة الجدولة من قبل صندوق النقد الدولي, وتبنت نظام اقتصاد السوق, كما يصنف دخل هذه الدول ضمن شريحة الدخل المتوسط مما يعني تقارب اقتصاداتها, ولعل السبب الأهم يكمن في أن هذه الدول حظيت بتشجيعات من قبل المنظمات الدولية واعتبرت تجاربها في التعامل مع القطاع غير الرسمي نموذجا ناجحا في التقليل من حدة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى.

٤-١ تجربة الصين فى دمج المشروعات غير الرسمية

شرعت الصين حزمة من الإصلاحات الهيكلية واعتماد السياسات وإصلاح القوانين واللوائح وتحسين آليات الإمتثال لضمان الحماية الكافية للعمالة غير الرسمية في ترتيبات العمل المتنوعة وإجراء تقييمات للمخاطر الناجمة عن الأزمات فيما يتعلق بإضفاء السمة غير المنظمة على الوظائف المنظمة، بهدف منعها أو التخفيف من حدتها أو إزالتها, كمت وضعت سياسات متكاملة وآليات لتسهيل انتقال العمال في العمالة غير المنظمة إلى السمة المنظمة (منظمة العمل الدولية, ٢٠٢١)

٤-١-١الإصلاح الريفي بدءا من أواخر سبعينات القرن الماضي، سلكت هذه النظرية طريق التطبيق العملي، انطلاقا من الريف؛ حيث تحولت المزارع الجماعية إلى مزارع

عائلية، مقابل دفع حصـــــة محددة من الإنتاج للحكومة. وفي غضون عقد واحد، تحررت القوى الإنتاجية، وشـجعت الحكومة المركزية العمالة الزراعية غير الرسـمية على إنشـاء المشـاريع الصـناعية الصـغيرة المرتبطة بالإنتاج الزراعي، وقدمت لهم القروض الميسـرة، وأعفتهم من الضـريبة الزراعية, وفي عام ١٩٩٠ أصـبح حجم الصـناعات الزراعية، يشـكل ثلث الصـناعة الصـينية., بالتزامن مع الإصـلاح الريفي، بدأت السلطات بتطبيق سياساتها الاقتصادية الجديدة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في المناطق الشرقية، لا سيما مدينة شنغهاي، لتكون نموذجا ناجحا لبقية مناطق البلاد.

٤-١-٢ إصـــلاح النظام الأكاديمي والمهني :- أقدمت السـلطات الصـينية على إصـلاح النظام الأكاديمي والمهني، لتهيئة الكوادر البشـــرية المتكيفة مع متطلبات الســـوق., وفي بدايات الانفتاح، أرسـلت عشـرات الآلاف من العمالة غير الرسـمية إلى الدول الصـناعية الآسـيوية المجاورة، وبخاصـة هونغ كونغ وسـنغافورة وكوريا الجنوبية، لاكتسـاب المهارات وبناء القدرات (خواجة, ٢٠١٣).

٤-١-٣ تعزيز المشروعات الصغيرة غير الرسمية ودمجها في الاقتصاد غير الرسمي

استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفا جيدا والذي يبلغ ١٠٥ مليار نسمة من خلال المشروعات الصـغيرة وتنميتها, فتحولت المنازل إلى ورش عمل صـغيرة, وتمكنت من تخليص ربع سكانها من الفقر والتخلف, ودمج العمالة غير الرسمية في العمل الرسمي , حيث تمثل المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة ومتناهية الصـــغر حوالي ٩٩.٧٪ من المشروعات في الصين, وهي توفر ٨٠٪ من الوظائف في المناطق الحضرية, و٩٠٪ من الوظائف المتوفرة حديثا, تســـاهم في ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي, فقد قدم ذلك القطاع مساهمات كبيرة في إتاحة فرص العمل والابتكار والتقدم الاقتصادي (عبدالحميد, ٢٠٢٠).

٤-١-٤ قامت الصين بإعادة هيكلة السياسات الخاصة بالبحث العلمي، وذلك بهدف توجيه البحوث العلمية إلى تطبيقات عملية والاسـتفادة منها في الصـناعة والاقتصـاد , وفي عام ١٩٨٨ قامت الصـين بإعداد برنامج قومي مركزي للنهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه، عرف باســـم (Torch) حيث تمحور هذا البرنامج حول ثلاثة محاور : المحور الأول يســـاعد على تنمية وتنشـــيط عمليات الإبداع التكنولوجي، أما المحور الثاني فيهتم بتنمية وتطوير والتكنولوجيا العالية وتطبيقاتها، كما يقوم المحور الثالث بتطوير عمليات التصـــنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.

٤-١-٥ إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية، وتنقسم هذه الحاضنات إلى: حاضنات تكنولوجية عامة دون تخصص تكنولوجي وأخرى حاضنات تكنولوجية متخصصة، وحاضنات الأعمال الدولية. وفي هذا النوع الأخير تقوم الحاضنات الدولية بجذب الشركات الكبيرة أو الصغيرة لإقامة مشروعات بالصين من خلال الإقامة في هذه الحاضنة، وذلك للتعرف على خصائص مجتمع الأعمال الصيني، كما تقوم هذه الحاضنات باستضافة الشركات الصينية الصغيرة التي ترغب في التعاون مع شركات خارج الصين، فيتم في هذه الحاضنات تعليم اللغات المختلفة، والتدريب على إدارة الأعمال ، وكيفية رفع مستوى أي شركة إلى المستوى العالمي. (قنديل,٢٠١٩)

٤-١-٦ مكافحة الفساد : وضعت الصين عقوبة شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالإعدام على بعض المرتشين, وإلى جانب العقوبة التي قامت بها الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشوة والفساد، من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة. (بكر, ٢٠٠٦)

٤-٢ تجربة الهند فى دمج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي

وضعت الهند حزمة من السياسات الإصلاحية والمبادرات التي ركزت بشكل مباشر على دمج القطاع غير الرسمي على مدى السنوات الماضية لعل أهمها:

٤-٢-١ ربط المشروعات الصغيرة غير الرسمية والمتوسطة بالإنترنت : هناك أكثر من (٥١) مليون شركة صغيرة ومتوسطة غير رسمية في الهند، لدى (١٠) ملايين منها فقط إمكانية استخدام التكنولوجيا, وقد بدأت برامج القطاع الخاص الكبيرة لربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإنترنت, لأن التواجد على الإنترنت يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على زيادة إيراداتها بنسبة ٥١ % وأرباحها بنسبة٤٩٪ مقارنة بالشركات غير المتواجدة على الإنترنت وفي الهند، توظف الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٠٦ ملايين شخص، أي ٤٠ %من القوى العاملة في الهند، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي (الاتحاد الدولي للاتصالات, ٢٠١٨).

٤-٢-٢ دور الجهاز المصرفي في دمج المشروعات الصغيرة غير الرسمية في الهند : فقام البنك الاحتياطي الهندى بإصدار تعليمات للبنوك لتسهيل عملية إقراض المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال الصناعة والخدمات بحد أقصي ٠.٥ مليون روبية بدون ضمانات، وفي حالة المنشآت ذات السجل

الائتماني والمركز المالي الجيد يمكن أن يصـل هذا المبلغ إلى ٢.٥ مليون روبية بدون ضمانات, و تشجيع البنوك لإقامة فروع بنكية متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل مقاطعة، وعلى كل فرع بنك محلي أو ريفي تقديم تسهيلات ائتمانية لخمسة مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر على الأقل (شطا, ٢٠٢٠).

- كما عملت الهند على تسـهيل الوصـول للمؤسـسـات التمويلية و المصـارف الهندية لتمكين الفقراء المشروعات غير الرسمية الوصول للبنوك ومن أمثلة البنوك المتخصصة للمشروعات الصغيرة غير الرسمية.

٤-٢-٢-١ بنك الهند القومي

لعب بنك الهند القومي دورا حيويا في تنمية قطاع الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة ودمجها في القطاع الرسـمي , عن طريق توفير التمويل اللازم للمشـروعات الصـغيرة في شـكل قروض أو مشـاركة في رأس المال من أجل مقابلة الاحتياجات التجارية مثل دفع القروض الأخرى, والقيام بالأبحاث اللازمة من أجل التطوير، شـراء معدات جديدة وغيرها، وتبلغ قيمـة القرض بين (٥٠٠ألف إلى ٢مليون روبيـة) أي بين (١٠,٤ آلاف دولار إلى ١٤,٤ألف دولار) ، يتم دفع قيمة القرض خلال ٣سـنوات على أسـاس شـهري أو ربع سـنوي طبقا للاتفاق بين البنك والشركة.

٤-٢-٢-٢ بنك اندهرا

يعتبر قطاع الصـناعات الصـغيرة له الأولوية في المعاملات ببنك اندهرا، ومن اجل دعم وتنمية القطاع يقوم البنك بعدد من الخدمات التي تشـمل المسـاعدات التمويلية من اجل التحديث التكنولوجي للشـركات, وتوفير الدعم التمويلي في عدة أشـكال مثل القروض ذات الأجل المحدد، رأس مال العامل، هذا وبالإضافة إلى تأمين القروض، والقروض المركبة التي تبلغ في بعض الحالات إلى ٢,٥ مليون روبية(أي ٥١,٨ ألف دولار). (شـهرزاد وآخرون , ٢٠١٣)

٤-٢-٣ تعزيز النظام المصرفي وتسهيل الخدمات المالية للقطاع غير الرسمي

بينما كانت الهند من أكثر البلاد اعتمادا على التعامل النقدي حيث كان يقدر ما يزيد عن ٩٥٪ من المعاملات تتم عن طريق النقد وما يقرب من ٥٠٪ من السكان ليس لديهم حساب مصـرفي إلى أن الحكومة قررت في الثامن من نوفمبر ٢٠١٦ إطلاق مبادرة إلغاء الفئات الأكثر شـيوعا من عملة الروبية والتي كانت تمثل ٨٦٪ من العملة المتداولة على الرغم مما

أسفرت عنه تلك المبادرة من خلق عجز مؤقت في الاقتصاد الهندي الى أنها أيضاً حفظت المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع مثل المحافظ الذكية (بايتم) وواجهة المدفوعات المتحدة, وتعتبر محفظة (بايتم) من أكبر المحافظ الذكية في الهند .

ويعتبر برنامج (Paytm) نظام محفظة إلكترونية غير نقدي وصل عدد مستخدميه الى ٢٠٠ مليون مستخدم في عام ٢٠١٧ ويمكن أن يعزي جزءا من نجاح (بايتم) الى البرنامج الحكومي لعام ٢٠١٤ , وقد صمم هذا البرنامج لفتح ٢٠٠ مليون حساب جديد لعمال القطاع غير الرسمي (الخياط, ٢٠٢٠).

٤-٢-٤ تطوير الخدمات المالية و نظام المدفوعات عن طريق الهاتف المحمول

أما بالنسبة لنظام المدفوعات المتحدة فهي نظام دفع عن طريق الهاتف المحمول يسمح للمستخدمين بنقل أموالهم فورا من بنك إلى أخر مستخدمين هواتفهم الذكية, كما تم تطوير البنية التحتية من قبل الحكومة, وتسهيل المدفوعات في جميع أنحاء البلاد عند تكلفة تقل عن سنت واحد لكل معاملة (عطية, ٢٠٢١).

٤-٢-٥ دعم عدد من المشروعات غير الرسمية الحيوية كثيفة العمالة

أولت حكومة الهند الاهتمام بالقطاع الزراعي واهتمت بتطويره بالإضافة إلى تحقيق رفاهة الفئات المحدودة الدخل من المزارعين في القطاع غير الرسمي وتحرير قانون ضمان العمالة الريفية الوطنية لعام ٢٠٠٥ الذي يضمن ١٠٠ يوم عمل في الأشغال العامة إلى كل الأسر الريفية وقد أدى ذلك بدوره إلى استيعاب الدولة لفئة عمالة غير رسمية تعمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي (عبدالقادر , ٢٠١٧).

٤-٢-٦ مد الحماية الاجتماعية الخاصة بالمشروعات غير الرسمية

تعهدت الهند إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي وإقامة شبكة حقيقية للأمان الاجتماعي بالنسبة لكل العمال ووضعت قانون الضمان الاجتماعي الخاص بالعمال غير الرسميين ٢٠٠٨ , والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر, صناديق الادخار وإعانات إصابات العمل والإسكان ومخططات تعليمية للأطفال والارتقاء بمهارات العمال, بما يصب لصالح العمال غير الرسميين, ويعطي هذا القانون الهند بأكملها ويشمل تعريفه الواسع للعامل غير الرسمي والعاملين في المنازل والعاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص, مما يكفل تغطية واسعة للاقتصاد غير الرسمي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

٤-٢-٧ إصلاح النظام الضريبي

تطرقت حكومة الهند الإصلاح الضريبي حيث أن الاتجاه نحو القطاع غير الرسمي يعتمد على التسعير الحقيقي للضرائب مع الاتجاه نحو تخفيض سعر الضريبة عند المستويات العالية من الدخل, كما اعتمدت الهند نظام ما يسمى بالضرائب المقطوعة, عن طريق فرض مبلغ معين من المال حسب كل مهنة في المشروعات غير الرسمية , ويتم تحصيلها مرة واحدة فقط بداية كل سنة, وبالتالي يتم تسجيله كممول ضريبي يخضع للدولة في حقوقه وواجباته بما يحقق استفادة العامل والدولة, فالعامل عندما يكتشف الخدمات التي تقدمها له الدولة سيذهب لها بإرادته دون ممارسة أي ضغوط عليه ومن ثم مد جسور التواصل والثقة بين الفاعل غير الرسمي والدولة (عبدالقادر, ٢٠١٧).

٤-٣ تجربة بنك جرامين في دمج المشروعات الصغيرة غير الرسمية في بنجلاديش

قام الدكتور محمد يونس بتأسيس مصرف جرامين عام ١٩٧٦ كأول بنك بنظام مصرفي يصلح للفقراء والمتعطلين عن العمل والعمالة غير المنتظمة، وقد توصل إلى انه إذا توافرت الموارد المالية لهذه الفئة بأساليب مناسبة فسيحقق ذلك نهضة تنموية كبيرة، وتوظيف عدد كبير من الشباب, وكان هدفه هو تصميم نظام تمويلى يقدم الخدمات البنكية لفقراء الريف بما يجنبهم استغلال المرابين، ويتيح لهم فرص العمل الذاتى بما يناسب ظروفهم الاجتماعية (هاشم,٢٠١٧).

ويعتبر بنك جرامين أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط في صورة قروض دون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة والمدرة للدخل، وذلك تأسيسا على الضمان الإجتماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد (قسوم , ٢٠١٦).

٤-٣-١ أهداف بنك جرامين :

- من أهم أهداف بنك جرامين دعم الاقتصاد الشعبي والمشروعات غير الرسمية و العمل على إعادة الاطار النظري والمؤسسي بأسلوب يمكنه حماية الاقتصاد الشعبي ودعمه والارتفاع بأعمدته ومساعدته على النمو من اجل أن ندع الناس يعبرون عن موا هبهم الاقتصادية في اطار بيئي مناسب (قاسم, ١٩٩٧).
- مساهمة بنك جرامين في الحد من البطالة وخلق فرص ودمج المشروعات الصغيرة غير الرسمية في بنجلاديش

في نظام المسؤولية المشتركه للمجموعات بدون ضمانات عمل بنك جرامين على خلق فرص عمل تقدر بنحوه ٦ مليون فرصة عمل معظمهم من النساء وقام كلا من مؤسسة بنجلاديش ومؤسسة على خلق فرص عمل تقدر بنحو ٤ مليون فرصة عمل معظمهم من الفقراء المعدمين والنساء وعملت مؤسسة بورشيكا على خلق فرص عمل تقدر بنحو ٣ مليون فرصة عمل كما قامت مؤسسة مجلس التنمية الريفية بتوظيف وخلق فرص عمل تقدر بنحو ١١ مليون فرصة عمل المنظمات غير الحكومية السابقة الإشارة إليها وغيرها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وذلك في عام ٢٠١٢, وقد عملت الصناعات الصغيرة الممولة من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي على خلق فرص عمل تقدر بنحوه ٢٨ مليون فرصة عمل في جميع قطاعات الاقتصاد القومي واهم هذه القطاعات قطاع الزراعة, وقطاع الصناعة, والقطاع الخدمي (محمد, ٢٠١٩).

ويشير الواقع العملي في بنجلاديش أن العاملين البسطاء من عامة الشعب يعملون بأنفسهم في المشروعات غير الرسمية سواء حصلوا على اعتراف السلطات المختصة ونالوا تشجيعها أو أصابهم اعتراضها, فالباعة الجائلين وجميع العاملين في القطاع غير الرسمي إذا ما قاموا ببيع سلعهم وأشيائهم في شوارع المدينة فسوف يعتبر هذا العمل خارج عن القانون, وبالتالي فإن محاولة لتقديم قرض لهؤلاء الباعة يعتبر عمل غير قانوني, ويصفون هذا العمل بأنه عمل غير رسمي, وترى إدارة بنك جرامين أن مثل هذه القوانين التي ترفض النوعية من العاملين البسطاء وأعمالهم الشريفة إنما هي قوانين بالية ولا بد من إيقاف العمل بها وإعادة صياغاتها من أجل إعطاء المواطنين العاملين البسطاء المكانة التي يستحقونها .

كما تعتقد هذه الإدارة أنه إذا كانت بعض الهياكل التي يطلق عليها رسمية لم تحقق القدرة على استيعاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي, فلا يمكن لأحد أن يسمح بالحط من قدرها وينظر إليها لقطاع (غير الرسمي) ولذلك فقط أصبح من أهداف بنك جرامين العمل على إعداد الإطار النظري والمؤسسي بأسلوب يمكنه حماية الاقتصاد غير الرسمي ودعمه والارتفاع بأعمدته ومساعدته على النمو من أجل أن ندع الناس يعبرون عن مواهبهم الاقتصادية في إطار بيئي مناسب (قاسم, ١٩٩٧).

ساعد مَصْرف جرامين الكثير من الفقراء ليتجاوز خط الفقر والقضاء على العمالة غير المنتظمة ويواصل المصرف الوقوف بجانبهم لتحسين حياتهم وتمكينهم، من خلال برنامج قروض المشاريع الصغيرة, والتي بلغ عددها ٨,٧١٦,٩٨٢ قرض حتى عام ٢٠١٦, وتم

صـــرف ما مجموعه ٤,٠٥ مليار دولار في إطار هذه الفئة من القروض, وحســـب التقرير السنوي لعام ٢٠١٦, فإن أغلب المبالغ التي تم صرفها في ضمن برنامج قروض المشاريع الصغيرة كانت موجهة للمحلات الصغيرة (الدكاكين) بنسبة ٧٩٪ تقريبا، بعدها تأتي الزراعة بنسبة ٦٠٪ تقريبا علما إن اغلب الذين حصلوا على هذه القروض كانوا يعملون في الزراعة بأجور يومية في قراهم، وبعد حصولهم على القروض أصبحوا رواد أعمال وزادت أصولهم بشكل أكبر من حجم القروض المستحقة عليهم أي ارتفعت ثروتهم الصافية وساهموا في تشغيل غيرهم مما كان لهذا النوع من القروض الأثر الإيجابي في تمكين الفقراء من خلال إيجاد فرص عمل ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في بنجلاديش (جابر, ٢٠٢٠).

- **تعزيز التمويل متناهي الصغر ببنك جرامين وأنه حقا من حقوق الإنسان**

يعد بنك جرامين من أنجح المؤسسات المصرفية الرائدة في مجال التمويل, متناهي الصـــغر، وتعد برامج التمويل متناهي الصـــغر ببنك جرامين لها ملامح أســاســية تســعى لتحقيقها، وأهم هذه الملامح أنه يعزز الإئتمان بوصفه حقا من حقوق الإنسان, وتتمثل مهمة قروض بنك جرامين في مساعدة الأسر الفقيرة في مساعدة نفسها على التغلب على الفقر فهذه القروض تستهدف الفقراء وبصفة خاصة النساء الفقيرات وتعتبر الميزة الأكثر تميزا لقروض بنك جرامين هي أنها لا تقوم على أي ضـــمانات، ويتم توفير هذه القروض لخلق العمل الحر للأنشطة المدرة للدخل والسكن للفقراء بدلا من الأعراض الإستهلاكية .

وتم بدء العمل ببنك جرامين باعتباره تحديا للمؤســســات المصــرفية التقليدية التي رفضت الفقراء والعاطلين عن العمل بتصنيفهم على أنها غير جديرة بالإئتمان ، يوفر خدمة في الأساس هي خطوة من الفقراء على أساس مبدأ أن الأشخاص يجب ألا يذهبوا إلى البنك بل أن البنك يذهب إلى الأشخاص ، وللحصول على قروض يجب على المقترض الإنضمام إلى مجموعة من المقترضـين، وهذا يزيد من احتمالية الاسـترداد ، ويمكن اسـتلام القروض في تسلسل متواصل ويصبح القرض الجديد متاحا للمقترض إذا تم سداد قرضه السابق وتسدد جميع القروض على أقساط أسبوعية أو نصف أسبوعية (سعيد, ٢٠٠٧).

٢-٣-٥ دور بنك جرامين في الوساطة المالية وتعزيز التنمية الاجتماعية:

بالإضافة إلى دور بنك جرامين في تحقيق التوازن بين البعد الإقتصادي والإجتماعي, فإنه يســـعى إلى تعزيز التنمية الإجتماعية عن طريق تقديم القروض المالية للفقراء والعمالة

غير الرسـمية والمتعطلين عن العمل دون تحقيق أي خسـائر مالية لميزانية البنك، ولكن بالرغم من كل النجاح الذي حققه بنك جرامين في هذا المجال إلا أنه يوجد بعض المصاعب التي واجهها البنك نظرا لأنه يعمل في القروض التي تقدم للفقراء وبصفة خاصة في السوق الريفي، وأبرز هذه المعوقات هو وجود مخاطر الإنتاج في هذا النوع من الأسواق ، بالإضافة إلى أن الأسواق الريفية معلوماتها غير متناظرة وذلك بسبب محدودية السوق وعدم اتساعه, وبذلك تكون عملية جمع المعلومات عالية التكلفة، و ضعف الضمانات التي يقدمها المقترض وهذا يزيد من درجة مخاطر عدم السداد .

وقد استطاع بنك جرامين تخطي هذه الصعوبات عن طريق بعض الإجراءات التي استطاع من خلالها ضمان حقوق المقرض مع عدم وجود ضغط على المقترض وذلك من خلال أن الودائع الموجودة بالبنك يكون أغلبها من أموال مساهمات الأفراد في كل مجموعة، وأن يتم العمل بنظام صناديق الطوارئ ومن ثم لا تخرج القروض عن طريق هذا الصندوق إلا في الحالات الطارئة للفرد المقترض، كما أن يوفر بنك جرامين الإمكانية للمقرضـين بشراء أسهم في البنك من خلال مدخراتهم لدى البنك، وهذا يحفز المقترضين على السداد عن طريق الإنتقال من كونه مقترض إلى مقرض ومن ثم يمكنه ذلك من شراء أسهم لدى البنك (أبو قمر,٢٠٢٠).

إن نجاح تجربة مصـرف جرامين يرجع الى اقترابه من واقع حياة العمال و الفقراء واستخدامه آليات بسيطة وميسرة فى الإقراض وفى تدريب الفقراء، ومتابعة مشروعاتهم الصغيرة بالإضافة إلى عدم استغلالهم كما يحدث فى بعض المشروعات التى تستهدف الفقراء وتتحول من معين لهم إلى مستغل لهم، كما حدث على سبيل المثال فى الصندوق الاجتماعى بمصر مثلا والذى تحول إلى صندوق اقتصادى يفرض نسبة مرتفعة من الفائدة، ويحمل المقترض أعباء بلا حدود .

امتاز مصرف جرامين بأنه مشروع اقتصادى ذو أهداف اجتماعية فهو مصرف برأسمال ٥٠٠ مليون تكا اى حوالى ٤٠ مليون جنية مصرى، يقوم بالاستثمار فى إقراض الفقراء وتمويل مشروعاتهم بداية من ٢٤٠ جنيها إلى ١٠٠٠٠ آلاف جنيها وقد استهدف المصرف أفقر الفقراء وهم من لا يملكون أراضى زراعية أو تقل حيازتهم عن نصف فدان، وهم أيضاً لا يملكون اى ممتلكات ولا تتعدى أملاكهم قيمة فدان واحد

وقد اهتم بنك جرامين بالتركيز الشديد على الفقر وأفقر الفقراء من خلال مد التسهيلات المصرفية لهم، والقضاء على استغلال المرابين لهم، ودمج المهمشين فى نموذج مؤسسى يستمدون منه قوتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتركيز على النساء كقوة للعمل حيث بلغت نسبتهم ٩٤ % من عملاء البنك (هاشم, ٢٠١٧).

٤-٤ تجربة كينيا في دمج المشروعات غير الرسمية

اتخذت كينيا مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاجتماعية لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمى:

٤-٤-١ تعزيز قانون علاقات العمل (٢٠٠٧)

تم تعزيز القانون المتعلق بالنقابات العمالية والنزاعات التجارية والذي ينص على تسجيل النقابات العمالية ومنظمات واتحادات أصحاب العمل وتنظيمها وإدارتها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها ؛ وتعزيز علاقات العمل السليمة من خلال حماية وتعزيز حرية تكوين الجمعيات ، والتشجيع على المفاوضة الجماعية الفعالة ، وتعزيز تسوية المنازعات بشكل منظم وسريع ، بما يؤدي إلى العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية (جمهورية كينيا ، ٢٠٠٧ د).

يمنح القانون العمال وأرباب العمل الحق في تشكيل و / أو الانضمام إلى نقابة عمالية وإجراء مفاوضة جماعية بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في اقتصاد رسمي أو غير رسمي. ومع ذلك ، فإن معظم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي غير منظمين من قبل نقابات عمالية. وبالمثل ، فإن غالبية رواد الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي ليسوا أعضاء في منظمات أصحاب العمل مثل FKE. لم تضع النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل استراتيجيات فعالة لتنظيم وتوظيف عمال الاقتصاد غير الرسمي وأرباب العمل لأغراض المفاوضة الجماعية والمفاوضات (F.K.E, 2021).

٤-٤-٢ قانون التمويل الصغير (٢٠٠٦) وقانون الجمعيات (٢٠٠٨) SACCO

في عام ٢٠٠٦ ، نشرت الحكومة قانون التمويل الأصغر Cap 493D لتنظيم مؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) في البلاد. في عام ٢٠٠٨ ، أنشأت الحكومة قانون جمعيات الادخار والائتمان التعاونية (SACCOs) Cap 490B (رقم ١٤ لعام ٢٠٠٨) الذي يهدف إلى تنظيم وترخيص والإشراف على جمعيات الادخار والائتمان. تم إنشاء قوانين مؤسسات التمويل الأصغر و SACCO لتنظيم وتعزيز حوكمة المؤسسات. تم تقديم القوانين

لتمكين مؤسسات التمويل الأصغر و SACCO من تعبئة المدخرات وأخذ الودائع لإعادة الاستثمار ، وبالتالي بناء قاعدة مستدامة للشمول المالي وخاصة لغالبية فقراء الريف والحضر ، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كان قانونا البرلمان حاسمين في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية من قبل اللاعبين في الاقتصاد غير الرسمي الذين قد لا يحصلون على التمويل المطلوب من خلال البنوك التجارية بسبب المتطلبات الصارمة للضمانات. تقدم مؤسسات التمويل الأصغر للإقراض الجماعي حيث يمكن للأعضاء الذين ليس لديهم ضمانات أن يضمنوا بعضهم البعض بينما تعالج SACCO القروض على أساس مدخرات الأعضاء ويمكن للأعضاء الأفراد ضمان بعضهم البعض. يخفف هذا من متطلبات الأمان الصارمة التي تفرضها البنوك التجارية على الشخص للوصول إلى الائتمان .(F.K.E, 2021)

٤-٤-٣ قانون المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر رقم ٥٥ لعام ٢٠١٢

تم وضع قانون الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر (٢٠١٢) لتوفير الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد غير الرسمي ولمعالجة قضايا تعزيز القطاع وتنميته وتنظيمه. يحدد القانون وزارة الدولة لشئون البيئة التي تتمثل مهمتها في صياغة ومراجعة السياسات والبرامج الخاصة بالمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر ؛ مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج الحالية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم المشورة للحكومة بشأن السياسات المناسبة ؛ وتسهيل تكامل مختلف أنشطة وبرامج وخطط التنمية في القطاعين العام والخاص المتعلقة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. كما ينشئ قانون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أمين سجل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتسجيل وتنظيم جميع جمعيات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومحكمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتسوية نزاعات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. كذلك يؤسس صندوق تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتوفير تمويل ميسور التكلفة ويمكن الوصول إليه للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر ، بينما يقوم في نفس الوقت بتمويل تعزيز وتطوير المؤسسات. يسهل القانون للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر الامتثال للمعايير البيئية والصحة العامة ، بالإضافة إلى مبادرات التوعية لتطوير الأعمال التجارية (Republic of Kenya,2017).

٤-٤-٤ تعزيز وتسهيل البحث والتطوير للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

يعتبر تعزيز وتسهيل البحث والتطوير (D&R) وإصدار براءات الاختراع وتطوير المنتجات في قطاع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر دورًا رئيسيًا في وزارة الدولة لشئون البيئة.

أنشأت كينيا عددًا من المؤسسات لدعم البحث والتطوير ، ولكن توجد فجوة سياسية كبيرة في تكامل البيانات والمعرفة التي تولدها المؤسسات. وبالتالي ، فإن تطوير وتنفيذ إطار عمل جيد التنسيق للرصد والتقييم للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر سيلعب دورًا حتميًا في جمع البيانات وتجميعها بشكل مستمر ، وإنشاء قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعداد التقارير السنوية للإبلاغ عن تصميم سياسات وبرامج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها. (Mwami & others, 2019).

٤-٤-٥ تعزيز قدرة الجمعيات الأهلية

كون عدد من أصحاب المشروعات غير الرسمية في العديد من المناطق الكينية جمعيات لحمايتهم من انتهاكات الحكومة وتقديم الخدمات إليهم, وتحسين حصولهم على حقوق الملكية, والائتمان والبنية التحتية, مما أتاح الفرصة لتمثيل هذه المشروعات في عمليات صنع السياسات, إلا أنه نظرا لإفتقار هذه الجمعيات للقدرة على أداء وظائفها بكفاءة, قام مركز المشروعات الدولية الخاصة في نوفمبر ٢٠٠٤ م بتنظيم ورشة عمل للتطوير المهني والتنظيمي, استمرت على مدار أسبوعا كاملا وحضرها (٤٠) من قيادات الجمعيات في نيروبي, وتم خلالها إكسابهم مهارات القيادة, والإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي, وتنمية العضوية والتسويق, استطاع عدد كبير من الجمعيات الإستفادة مما اكتسبه من مهارات خلال ورشة العمل, فتحسنت مهنيا وتنظيميا, واتجه العديد الى المجالس البلدية للحصول على تراخيص مشتركة لأعضائها وقد سمحت تلك التراخيص بأن تعمل المشروعات بتكلفة منخفضة وبمنأى عن التحرشات الحكومية, كما أتاحت للسلطات جمع الضرائب من الجمعيات, قررت الجمعيات تكوين تحالف جديد استهدف منح القطاع غير الرسمي صوتا مشتركا, ولعب التحالف دورا رئيسيا في استمرارية الجمعيات الأعضاء والمشروعات الصغيرة برعايته قوه عمل مشتركه في غضون فتره وجيزة من إنشائه واستطاع التحالف أن يكتسب اعترافا وان يتشارك مع الحكومة حيث التقى وفد من التحالف مع نائب الرئيس الكيني والأمناء الدائمين للتوصل الى استراتيجيه لقطاع المشروعات الصغيرة وحصلت تحالف على

التزام من الحكومة بتخصيص ١٠٪ من عقود مشترياتها للمشروعات الصغيرة والتي لم يكن لها في السابق ايه فرصه للمشاركة في العطاءات الحكومية كما وافقت الحكومة على القيام بتحرك مشترك مع التحالف لتحسين إمكانيات خلق فرص عمل وتابع التحالف هذه الموافقة بتقديم عرض شامل للأمناء الدائمين من اجل الإصلاح السريع هذا فضلا عن مساحه الأرض التي حصل عليها التحالف لإقامة سوق كبيره للباعة الجائلين في نيروبي وحشده التأييد لحقوق الملكية وتحسين خدمات المرافق وحصوله على التزام من الحكومة بتقديم قرض تمويلي بقيمه ٢٧ مليون دولار للمشروعات غير الرسمية (معهد التخطيط القومى، ٢٠١٦).

٤-٥ تجربة روندا في دمج المشروعات غير الرسمية

اتخذت رواند حزمة من السياسات ومجموعة من المبادرات لدمج المشروعات غير الرسمية وهي كالتالي

٤-٥- ١ خفضت رواندا حجم قطاعها غير الرسمي بشكل كبير خلال عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ . من خلال الانتقال من المؤسسات المنزلية غير الرسمية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) كنتيجة لخلق بيئة عمل استباقية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتزدهر ، وإزالة الحواجز المحددة أمام إضفاء الطابع الرسمي ، وتعزيز قدرة هذه الشركات على أن تصبح. اكثر تنافسية.

٤-٥-٢ إصلاح القانون الايجاري

قامت رواندا بإصلاح القانون التجاري ، وتحسين اللوائح لتسهيل الوصول إلى الائتمان ، وتسريع التجارة وتسجيل الممتلكات. تتفوق رواندا على معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث الإجراءات لبدء عمل تجاري مسجل رسميًا (صندوق النقد الدولي , ٢٠١٧) يواصل قطاع مؤسسات التمويل الأصغر ريادته في تقديم الخدمات المالية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك ، ولا سيما الأسر الريفية والعمالة غير الرسمية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

في يونيو ٢٠١٩ ، كان لدى مؤسسات التمويل الأصغر ٣،٧٧٩،٨٦٠ عميل (٥٤٪ من السكان البالغين). زادت أصول قطاع مؤسسات التمويل الأصغر من ٣٤ مليار فرنك بلجيكي إلى ٣١٣ مليار فرنك بلجيكي في يونيو ٢٠١٩. كانت الزراعة هي أكثر القطاعات تمويلًا من قبل مؤسسات التمويل الأصغر (٤٤.٢٪ في يونيو ٢٠١٩) (Janine,2019).

٤-٥-٣ مبادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة السابقة

شـــهدت رواندا مجموعة متنوعة من المبادرات لدعم الشـــركات الرواندية الصـــغيرة والمتوســـطة من الحكومة وشـــركاء التنمية (DPs) والقطاعات المالية والمنظمات غير الحكومية (NGO). ومع ذلك ، فقد عانت هذه المبادرات من نقص الموارد والتنســـيق والقدرات, إن التنفيذ المحدود والمتفاوت لغالبية هذه المشاريع يجعل من الصعب تقييم نجاحها أو فشلها بشكل مناس

وضـــمن القطاع المدعوم من الحكومة ، كانت أبرز هذه المبادرات هي مؤســـســـة Centre d'Appui aux Petites et Moyennes Enterprises (CAPMER)، وهي مؤسـسـة عامة / خاصـة مكلفة بتوفير التدريب والمشـورة والدعم الفني للشـركات الصـغيرة والمتوسطة. ومع ذلك ، كانت هذه المؤسسة تفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة لتقديم الدعم اللازم لتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يعمل القطاع المالي أيضًـا على دعم الشـركات الرواندية الصـغيرة والمتوسـطة من خلال آليات التمويل. توفر نسـبة كبيرة من أنشـطة الإقراض لبنك التنمية الرواندي (BRD) تمويلًا مباشرًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات ، وإعادة التمويل لمؤسسات التمويل الأصـغر ، وتمويل الأسـهم وتأجير المعدات من خلال صـناديق القروض الزراعية وغيرها. توفر هذه القروض التمويل في المقام الأول لأنشـطة الإنتاج الزراعي ، في التسـويق وكذلك المعالجة ، ومن خلال الأنشـــطة غير الزراعية مثل الســـياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والبنية التحتية الاجتماعية والتصـنيع والخدمات. وتسـتهدف تسـهيلات الإقراض الأخرى، التي تديرها البنوك التجارية وكذلك مؤسـسـات التمويل الأصـغر (MFI) ، النسـاء والتعـاونيـات والشـــبـاب والأعمـال الزراعيـة (MINISTRY OF TRADE AND INDUSTRY, 2010).

٤-٥-٤ مشروع تنمية المهارات ذات الأولوية من أجل النمو في رواندا

وذلك لمضـاعفة الفرص وتمكين الشباب من اكتساب مهارات عالية الجودة تتكيف مع سـوق العمل ، وقد تلقى أكثر من ٢٧٠٠٠ شـاب بالفعل تدريبًا ليصـبحوا عوامل تغيير في مجالات مثل الاحتباس الحراري والطاقة والنقل كما مكّن المشـــروع من إعادة تنظيم نظام معلومات ســـوق العمل عن طريق تزويد الشـــباب بالمعلومات ذات الصـــلة لاتخاذ خيارات

وظيفية مستنيرة والإنتقال إلى وظائف تساعد رواندا على أن تصبح اقتصاد رقمي ومنخفض الكربون.

- توفر هذه المبادرة أيضًا مفاتيح لواضعي السياسات لتحسين أداء سوق العمل ونظام التعليم ، مع الاستفادة من الفرص الناشئة عن أزمة جائحة كورونا ولاسيما تطوير التجارة الالكترونية.
- توفر هذه المراكز تعليمًا للخريجين والدراسات العليا وتطور قدرات بحثية تعاونية في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلوم البيانات والتعليم لخلق فرص عمل (البنك الدولي, ٢٠٢١).

٤-٥-٥ برنامج "الترميز من أجل الوظائف"

قامت رواندا بتطبيق الترميز من أجل التوظيف التابع لبنك التنمية الأفريقي بتدريب أكثر من ٥٠٠ من المتدربين الرقميين الذين سينفذون إجراءات تدريب الأقران من أجل تطوير المهارات الرقمية لعدد أكبر من الشباب الأفارقة ، ولا سيما في المجتمعات الريفية حيث يكون الاتصال بالإنترنت محدوداً (Groupe de la Banque africaine de développement, 2021).

ويعد برنامج الترميز من أجل التوظيف مكونا رئيسيا في مجموعة البنك الدولي والتي تهدف إلى وضع شباب أفريقيا على طريق الازدهار بحلول عام ٢٠٢٥ , كما تهدف المبادرة إلى خلق فرص عمل للشباب في أفريقيا وتزويد مليون شاب بمهارات قابلة للتوظيف وخلق ٢٥ مليون وظيفة في مجالات الزراعة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا, وغيرها من الصناعات الرئيسية في جميع أنحاء أفريقيا بهدف دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في أفريقيا (بنك التنمية الافريقي , ٢٠٢١) (Groupe de la Banque africaine de développement, 2021).

٤-٥-٦ تشغيل الشباب

عمالة الشباب هي عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٠ عامًا الذين يشاركون في إنتاج سلع وخدمات مختلفة مقابل أجر أو ربح. في عمر ١٦ إلى ٣٠ عامًا ، تكون فئة الشباب هي التي تقود الاقتصاد بأفكار مبتكرة ، ولكن مرة أخرى هي نطاق المشاركة التعليمية.

وفقًا لنتائج مسح القوى العاملة ، زادت نسبة توظيف الشباب في العمل الإضافي من ٢٠١٦ إلى أغسطس ٢٠٢٠. من ٢٠١٦ إلى أغسطس ٢٠٢٠ ، تم إنشاء وظائف جديدة في الاقتصاد ٩٦٤،٤١١ وظيفة ، منها ٣٦٦،١٢٣ فرصة عمل للشباب ، أي ما يعادل ٣٨٪ تقريبًا. . من النتائج المذكورة أعلاه ، من ٢٠١٩ إلى أغسطس ٢٠٢٠ ، تم إنشاء أكثر من ٢٠٠٠٠٠ فرصة عمل للشباب / من خلال إغلاق المدارس للتخفيف من انتشار COVID-19 وبالتالي زيادة عدد الشباب في القوى العاملة والتوظيف.

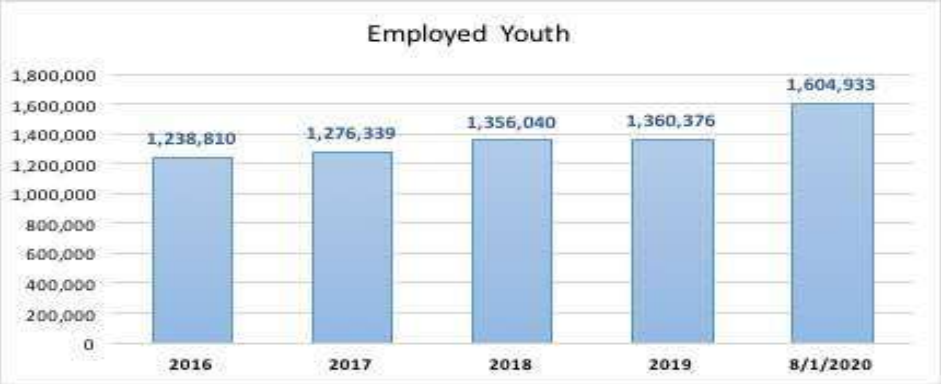

العمالة السنوية بين الشباب في رواندا

https://rdb.rw/files/labour-market-brief-2020.pdf

LABOUR MARKET TRENDS ANALYSIS BRIEF 2016-2020

ولذلك يمكن أن نستنتج من التجارب الدولية التي قمنا بعرضها تشير أن بناء سياسات ناجحة بغية دمج الاقتصاد غير الرسمي, لا يتطلب فقط مجرد تدابير أحادية تعالج بعض القصور الإداري أو التنظيمي, وإنما تستدعى منهج تكاملي يشمل معالجة الإطار التشريعي والتنظيمي والثقافي, وتظل القيمة الأهم عند إتمام عملية دمج القطاع غير الرسمي هي بناء ثقة متبادلة بين الحكومة والمنشآت غير الرسمية هي بناء ثقة متبادلة بين الحكومة والمنشآت غير الرسمية, وعادة ما يتطلب ذلك الجمع بين أساليب الترغيب تارة, والترهيب مرة أخرى, وسنتعرض في الفصل الموالي الاستفادة بهذه السياسات والأساليب لاستنتاج منهج متكامل وإمكان تطبيقها في التعامل مع دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

يتضح مما تقدم أن غالبية الحكومات المحلية أدركت أن الاقتصاد غير الرسمي أصبح عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية والناشئة لما يلعبه

دورا من توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل لذلك فإن العديد من الحكومات أدركت ضرورة وضع الأطر والاستراتيجيات الرامية إلى إدارة الاقتصاد غير الرسمي والتعامل معه دون النيل من إمكانيات هذا الاقتصاد فيما يخص النمو الاقتصادي .

يستخلص مما تقدم أن التجارب الدولية تشير إلى أن بناء سياسات ناجحة بغية دمج القطاع غير الرسمي لا يتطلب فقط مجرد تدابير أحادية تعالج بعض القصور الإدارى أو التنظيم, وإنما تستدعى إتباع منهج تكاملي يشمل معالجة الإطار التشريعي والتنظيمي والثقافي وتظل القيمة الأهم عند إتمام عملية دمج القطاع غير الرسمي هي بناء ثقة متبادلة بين الحكومة والمنشآت غير الرسمية, وللاستفادة بهذه الأساليب والسياسات لاستنتاج إستراتيجية و منهج متكامل وإمكان تطبيقها في دمج المشروعات غير الرسمية في مصر

٥- استراتيجية لدمج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في مصر

وقد مر الاقتصاد المصري منذ الاستقلال وحتى وقتنا الراهن بعده أزمات كان لها أثر كبير على نموه و إنتشاره, ولعل من أبرزها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وثورة ٢٥ يناير و جائحة كورونا وحرب روسيا على أوكرانيا, وما نتج عنها من أثار سلبية حتمت على الاقتصاد المصري استخدام سياسات جديدة تستجيب لتغيرات سريعة في البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء وفي المقابل ساعدت على تنامي ظواهر ذات أثار سلبية كان أبرزها التنامي السريع للقطاع غير الرسمي (عبدالقادر , ٢٠١٧).

وعلى الرغم أن مصر بذلت جهودا من الإصلاحات التشريعية لدمج المشروعات غير الرسمية مثل:

- إصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى يوليو ٢٠٢٠ والذى يعطى هذه المشروعات العديد من الحوافز ممثلة فى إعفاءات ضريبية لمدة ٥ سنوات للمشروعات التى تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها، بالإضافة إلى إعفاءات غير ضريبية ومن أهما تخصيص أراضي لإقامة المشروعات بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ومنح مدد زمنية لسداد قيمة توصيل المرافق والبنية التحتية مع الإعفاء الكلي أو الجزئي من رسوم التأخير.
- بدأ تعميم منظومة الفاتورة الالكترونية، حيث بدأت وزارة المالية فى أواخر عام ٢٠٢٠ تطبيق المنظومة التى تهدف إلى إنشاء نظام مركزي يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية . وتستهدف المنظومة الحد من التهرب الضريبي والقضاء

على الأسواق الموازية وغير الرسمية. فمن خلال الفواتير الالكترونية ستتمكن الجهات الحكومية من رصد جميع المعاملات بين الموزعين والمستهلكين مما سيضيق النطاق على الأسواق غير الرسمية وإجبار الموزعين فيها على توفيق أوضاعهم حتى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم بحرية. وتعد هذه المنظومة خطوة مهمة من خطوات التحول الرقمي وتنمية الأسواق التجارية ورفع كفاءة الاقتصاد ككل.

- إقرار قانون الدفع الالكتروني والذي ينص على الالتزام بسداد المستحقات المالية للجهات الحكومية من خلال وسائل الدفع غير النقدية (البطاقات مسبقة الدفع أو بطاقات الإئتمان).

ولكن عمليات الإصلاح بشكل عام يجب أن تنطوي على إصلاحات متكاملة هيكلية واقتصادية ومؤسسية واجتماعية ، فالتشريع وحده لا يكفي لإحداث التغير المنشود لاسيما في مجال الإستثمار وتشجيع القطاع غير الرسمي على المشاركة في المساحة الرسمية .

لذا سوف نتناول وضع إستراتيجية متكاملة تجمع بين الجانب الاقتصادي والتشريعي والاجتماعي ودور الدولة في دمج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمى.

٥-١ تطوير السياسة الضريبية لدمج المشروعات غير الرسمية

السياسة المالية قد تستخدم الضرائب كأحد الأدوات المالية التي يتم اللجوء إليها لتصحيح أوضاع اقتصادية غير مرغوب فيها مثل ظاهرة المشروعات غير الرسمية وتتعدد الوسائل الضريبية التي يمكن اللجوء إليها من وجهة وجذب المشروعات غير الرسمية وتتمثل في الآتى:

*** تطوير العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية**

ترجع أهمية دراسة العلاقة بين الإدارة الضريبية وصاحب المشروع إلى كونهما ركنين أساسيين من أركان النظام الضريبي وتربطهم علاقة متداخلة ومتشابكة ومستمرة باستمرار خضوع الشخص الطبيعي أو الاعتباري للضريبة, وربما بعدها أيضا , وينظر العديد إلى الممولين نظرة عدائية إلى الضريبة والإدارة الضريبية ويرجع ذلك للآتى:

- يرى الفقه أن الادارة الضريبية تتعامل مع الممول بصفة مفتش الشرطة فتفترض فيه الاحتيال والغش وأنه غير أمين وغير صادق وتعده متهما ليس من حقه إثبات براءته

وهذه نظرة خاطئة فمن الأولى والأجدر أن ينظر إليه على أنه مساهم في دخل الخزانة العامة وتحمل الاعباء المالية القومية وليس غشاش آو مخادع (محمد, ٢٠٠٣).

- تصدق نظرة كثير من الممولين عندما يلاحظون عدم ترشيد الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة مما يزيد الشعور لديهم بعدم عدالة النظام الضريبي وارتفاع العبء الضريبي المفروض عليهم وعدم انتفاعهم بالحصيلة الضريبية التي تقطع من أموالهم وشعورهم بالظلم وبأن أموالهم قد نهبت منهم .

وبناء على ما سبق هناك ضرورة لتطوير العلاقة وإصلاحها بين الممول والإدارة الضريبية والقضاء على نظرة الممول العدائية للضريبة والإدارة الضريبية ويتمثل ذلك من خلال أن تنظر الإدارة الضريبية للممول على أنه عميل أو زبون تسعى لإرضائه كي تجذبه إليها لكي لا يهرب منها وهناك العديد من الوسائل التي تحقق هذا الهدف مثل حسن استقبال ولقاء الممول ومخاطبته بأسلوب لائق بعيدا عن التهديد والوعيد وتوضيع ما يلتبس عليه من أحكام وقرارات ولوائح دون إرهاب أو تخويفه ومخاطبته من خلال المراسلات بأسلوب مهذب راقي ولائق يليق بالدور المقدس الذي تقوم به الإدارة الضريبية (أبادير, ٢٠٢٢).

٥-٢ استقلال الإدارة الضريبية

وبالتالي لابد من منح الإدارة الضريبية قدرا من الاستقلال الاداري والمالي عن وزارة المالية حيث أن هناك العديد من النتائج الايجابية الناجمة عن استقلالية الإدارة الضريبية متمثلة في النقاط التالية:

- يرى البعض أن منح الإدارة الضريبية قدرا من الاستقلالية يساعدها في التمتع بمزيد من المرونة فى عملها وتفاديها للقيود الإدارية التى تحاصرها, كما يساعد على استثمار الموارد المتاحة لديها بشكل أفضل كما يؤدي لاستقلال إلى حمايتها من خطر تدخل الساسة في عملها لصالح فئات معينة مثل الأحزاب السياسية أو لأهداف وأغراض معينة كالحصول على البيانات التى تستخدم لأغراض المنافسة وهو ما يؤدي لتدهور الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية وشكهم في نزاهتها وحياديتها كما هو الحال في معظم الدول النامية (محمد, ٢٠٠٦).

٥-٣ إصلاح السياسات النقدية لدمج المشروعات غير الرسمية (على المستوى الجزئي)

- قيام الدولة بإنشاء بنك حكومي يسمى بنك المشروعات غير الرسمية تحت إشراف فريق عمل من الكوادر والخبرات المصرفية تحدده الدولة بحيث يتولى هذا البنك إقراض

المشـــروعات غير الرســـمية بأســـعار فائدة مميزة قدر الإمكان بما تتيحه الظروف والإمكانيات المتاحة على أن يكون هذا البنك خاص للمشـروعات الإنتاجية, ويقترح ألا تزيد أسـعار الفائدة على القروض من ٦ إلى ٧٪ وبفترات سـماح معقولة وشـروط سـداد ميسـرة والعمل على فتح حسـابات لهؤلاء العملاء الجدد لتسـهيل تعاملاتهم ويمكن توفير التمويل اللازم لهذا البنك من المصادر التالية:

- جزء من حصـيلة الضـرائب ويقترح فرد ضـريبة على أرباح المنشـآت الرسـمية بواقع ١٪ من صـــافي الربح على أن يطلق عليها ضـــريبة تنمية المشـــروعات غير الرســـمية أو تخصيص جزء محدد من الضرائب المحصلة في صورة نسبة منسوبة من الحصيلة ككل أو من مقدار الضريبة (المهدي وآخرون, ٢٠٢٠).
- استغلال الفوائض المتوافرة لدى بعض البنوك بصورة مؤقتة دون تحميل الدولة أي أعباء (فائدة) طالما تتوافر أموال لا يتم اســـتغلالها في إطار من التكامل الاقتصـــادي لدعم عملية التنمية .
- مساهمات وتبرعات رجال الأعمال.
- منح ومعاونات من الدول الأخرى.
- إعداد نموذج مبسـط لدراسـات الجدوى ذو تكلفة منخفضـة بما يتناسـب مع أحجام هذه المنشآت وتقديمه لأصحاب المشروعات غير الرسمية بالمجان أو بسعر رمزي وبما يقلل سـرعة إنهاء إجراءات الحصـول على القروض, وعدم المغالاة في الضـمانات المقدمة, طالما ثبتت الجدوى الاقتصـادية للمشـروع وقد يتمثل الضـمان في المشـاركة أو شـراء المنتجات وتسـويقها, والعمل على تنفيذ متابعة مسـتمرة لضـمان انسـياب أداء المشـروع ويمكن أن يتم بعد ذلك في الأجل المتوســـط والطويل وإدخال فكرة مكاتب الائتمان إلى حيز التنفيذ والتي تقوم بإعداد تاريخ ائتمائي للعميل وتحديد مدى قدراته الائتمانية وتقدير المخاطر ومن ثم سرعة الموافقة على منح القروض (المحمودي,٢٠١٤).
- إنشاء فروع لبنك تمويل المشروعات غير الرسمية المقترح إنشائه في القرى والمحافظات المسـتهدفة لضـمان تغطية قاعدة عريضـة من المسـتفيدين والتوعية في أماكن تواجد هذه الفروع بالخدمات التي يقدمها برنامج الدمج والتسـهيلات الائتمانية والضـريبية التي سـوف يحصـــل عليها أصـــحاب المشـــروعات غير الرســـمية في حالة انضـــمامهم إلى القطاع الرسمي.

- منح إعفاءات ضـريبية أو امتيازات معينة للبنوك وجمعيات رجال الأعمال التي سـوف تقوم بتقديم تمويلات ميسرة للمشروعات غير الرسمية وذلك بما يتناسب مع قدر الأموال الموجهة لهذا القطاع .
- التوعية المستمرة بضرورة توفير الائتمان الميسر لهذا القطاع وعدم قصر منح الائتمان على المشـروعات الجديدة باعتبارها أداة فعالة للإسـراع بعملية التنمية وتوفير المزيد من فرص العمل.
- إنشـاء محكمة أو دوائر قضـائية تختص بالنزاعات التجارية للمشـروعات الصـغيرة مع البنوك أو الأطراف الأخرى وتبسـيط إجراءات التقاضـي بها والعمل على سـرعة إنهائها بغرض إزالة عبء إجراءات التقاضـي لتخفيض تكلفة حصـول البنوك المقرضـة على الضـمانات في حالة عدم القدرة على السـداد وخاصـة في ظل تضـاؤل قيمة هذه الضمانات نظرا لأن بطء إجراءات التقاضي وتزايد تكلفتها يحول دون إقدام البنوك على إقراض أصحاب منشآت هذا القطاع (جوهر, ٢٠٠٥)

٤-٥ إصلاح السياسات النقدية لدمج المشروعات غير الرسمية (على المستوى الكلي)

هناك العديد من السياسات التي تعمل على زيادة جاذبية القطاع الرسمي في الأجل المتوسط والطويل ومن ثم تعمل على غرس الثقة لدى أصحاب المشروعات غير الرسمية في جدوى عملية الدمج حاليا ومسـتقبليا وضـمان إسـتمرار تحسـين أوضـاعهم ومن أهم هذه السياسات:

- تخفيض سـعر الفائدة على القروض الممنوحة للمشـروعات غير الرسـمية خاصـة المشـروعات الإنتاجية كثيفة العمالة وذلك بعد التأكد من الجدوى الاقتصـادية لهذه المشروعات والجدارة الائتمانية للعميل ومتابعة حسن سير عملية تنفيذ المشروعات مع مراعاة أن سـعر الفائدة ليس هو العامل الوحيد المؤثر في قرارات الاسـتثمار والتوسـع حيث ان توافر المناخ الاستثماري الجيد والمستقر والقضاء على معوقات الاستثمار من أهم الحوافز المشجعة للمشروعات بجانب حدوث انخفاض ولو طفيف في سعر الفائدة .
- مراعاة الأثر غير المباشر لتخفيض سعر الفائدة على الودائع قبل اتخاذ قرار التخفيض نظرا لأن انخفاض العائد على الودائع المصرفية يؤدي إلى إنخفاض الدخل المتاح فيقل الاسـتهلاك والادخار كما يجب مراعاة أثر قرار التخفيض على مدى تحول المدخرات إلى الاسـتثمار في سـوق رأس المال بحيث يتم تشـجيع قرار التخفيض في حالة كبير

مرونة التحول لسوق رأس المال إلا أنه يلاحظ أن غالبية الأفراد ترغب في توافر الضمانات وانخفاض المخاطر وهذا ما لا يتوافر في سوق رأس المال بالإضافة إلى ضرورة مراعاة أثر التخفيض على قيمة العملة الوطنية حتى لا تحدث ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع الواردات (الخربوطلي, ٢٠١٩).

- تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين والعمل على جذب المدخرات الصغيرة مهما كانت قيمتها لتوفير موارد إضافية للبنوك لتمويل أنشطة القطاع غير الرسمي ويقترح إنشاء حساب لدى البنوك يسمى حساب أو دفتر توفير المستثمر الصغير للمدخرات التي تقل قيمتها عن ١٠٠٠٠ جنيه ومنحه سعر فائدة مميز أعلى من الأوعية الادخارية الأخرى وقيام كل بنك بإصدار قائمة بأسماء المودعين وتوزيعها على البنوك الأخرى حتى لا يستفيد بعض الأفراد دون وجه حق من خلال توزيع أموالهم على عدة بنوك.
- العمل على كبح جماح معدلات التضخم وذلك من خلال السيطرة على معدل نمو عرض النقود بما يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لما له من أثار سلبية على قيمه العملة الوطنية وتدهور الأحوال المعيشية للأفراد خاصة أصحاب الدخول الثابتة ونقل دافع الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى رغم انخفاض دخولهم الحقيقية .
- عدم اللجوء إلى سياسة تثبيت سعر الصرف, حتى لا تحدث صدمات مفاجئة للأفراد حيث يتطلب الأمر وجود سياسة مرنة لسعر الصرف تراعي حدوث تغيرات فيه, سواء صعودا أو هبوطا بما يعكس واقع السوق ويقترح أن يتم ذلك شهريا أو كل ثلاثة شهور وإيضاح ذلك للمواطنين والمستثمرين لتحقيق الشفافية.
- تبسيط إجراءات التقاضي بهدف سرعة إنهاء المنازعات التجارية لأصحاب المشروعات الصغيرة لضمان سرعة وصول المستحقات إلى أصحابها دون تكبد المزيد من التكاليف, مثل الذي تم للمشروعات والاستثمارات الكبري في مجلس الوزراء الآن (أبو العيون, ٢٠٠٣).

٥-٥ الإصلاح الإداري ومواجهة البيروقراطية

تعتبر البيروقراطية والتي تتمثل في تعدد من الإجراءات وكثرة المستندات المطلوبة وتعدد الجهات التي يجب الحصول على موافقتها عند الإنشاء والتسجيل والترخيص والتشغيل من أهم العقبات التي تواجه المشروعات غير الرسمية أثناء التحول إلى القطاع الرسمي, كما

يؤدي تركز السلطة في الأجهزة الإدارية الى زيادة رغبة المتعاملين في اللجوء مباشرة إلى قمة الجهاز الاداري متجاوزين صغار الموظفين باعتبارهم غير ذي فاعلية بالإضافة إلى تخوف المرؤوسين من تحمل المسؤوليات خشية التعرض للعقبات في حالة المخالفة ومن ثم عدم الاهتمام بسرعة سير الإجراءات (رمزي,١٩٦٩).

وقد تستطيع المنشآت الرسمية الكبيرة بإتصالاتها ومعارفها تيسير عملية سير الإجراءات إلى أن الضحية هي المشروعات الصغيرة غير الرسمية, والتي تفتقر إلى من يساعدها على سرعة إنهاء هذه الإجراءات وعلى سبيل المثال تتعدد الجهات الإدارية المسئولة عن إصدار التراخيص لإقامة المشروعات, حوالي ١٨ هيئة ووزارة كما أن الجهات التي تتولى إصدار التراخيص لتشغيل المشروعات هي وحدات الإدارة المحلية التابعة لدواوين عموم المحافظات ونظرا لإختلافها عن الجهات المسئولة عن إصدار تراخيص إقامة المشروعات فإن ذلك يؤدي إلى طول الفترة اللازمة للحصول على الترخيص بالإضافة إلى الازدواج غير المبرر في الإجراءات وطلب العديد من المستندات وتحمل المزيد من المصروفات الإضافية (الأسرج , ٢٠٠٦)

ويلاحظ تعاقد أساليب تقدير الرسوم المطلوبة لإصدار رخصة التشغيل بالإضافة إلى تعدد الجهات التي تمارس الرقابة والتفتيش والتي تبلغ أكثر من ١٥ هيئة ووزارة وجهاز في ظل عدم وجود نماذج لعملية التفتيش لدى كثير من الجهات مما يؤدي إلى كثرة الأعباء وتداخل الاختصاصات، كما أنه في حالة تغيير أسلوب الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة يتطلب الأمر إعادة الموافقة على إصدار الترخيص مثل (الإنشاء والتشغيل) مما يؤدي إلى زيادة التكاليف نظرا لتوقف العملية الإنتاجية, ولكي يمكن التغلب على هذه المعوقات يتطلب الأمر إلى العديد من الإصلاحات الإدارية التي تهدف إلى تبني مجموعة من الإجراءات الإدارية في تعاملها مع المشروعات غير الرسمية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات والحد من أو إزالة المعوقات التي تواجه المستثمر في كافه المراحل التي يمر بها المشروع من أهم هذه الإصلاحات ما يلي :-

- إنشاء وحدة أو مركز حكومي يكون مسئولا عن منح تراخيص الإقامة والتشغيل وعمليات التوسع والتجديد لهذه المنشآت وإنشاء فروع له في المحافظات والقرى المستهدفة بحيث يتواجد فيه مندوبون من جميع الوزارات والهيئات والجهات المطلوب الحصول على موافقتها والاستغناء عن المستندات غير الضرورية حسب نوع النشاط لخفض الأعباء

وتحديد مصادر الحصول على المستندات المطلوبة, وتكلفة كل مستند وتحديد رسوم التسجيل بوضوح وبأسعار قطعية حسب نوع النشاط (جوهر , ٢٠٠٥).

- فتح قنوات تواصل مع القطاع غير الرسمي والاستماع إلى أصحاب المشروعات غير الرسمية ومعرفة أسباب عدم رغبتهم في تقنين أوضاعهم حتى يمكن وضع الحلول الملائمة للتحول نحو الرسمية في ممارسة النشاط .
- مراجعة الأنظمة الضريبية القائمة واستحداث نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحيث يراعي النظام المستحدث التمييز الضريبي لأصحاب الأعمال غير الرسمية والظروف المحيطة .
- زيادة مرتبات الموظفين بتلك الوحدات والإدارات المسئولة عن التعامل مع أصحاب المنشآت غير الرسمية حتى لا يتم اللجوء لطلب أموال إضافية,(رشاوى) لتسهيل الإجراءات في إطار من الرقابة الفعالة لضمان حسن سير العمل ومعاقبة المخالفين والعمل على توزيع الموظفين على فروع الوحدات والإدارات في المحافظات والقرى بما يتناسب مع أماكن إقامتهم وحسب تفضيلاتهم لتلافي التوتر والتعب الذي يؤدي إلى الشعور بعدم الرضا الوظيفي ومن ثم اللامبالاة في أداء الأعمال.
- ضرورة مراعاة المتطلبات الواجب توافرها لدى القيادات الإدارية المسئولة عن الوحدات الإدارية واللجان المقترح إنشائها من حيث الكفاءة والخبرات السابقة والمرونة في مواجهة الظروف والمشكلات المختلفة بما يعمل على تحسين مستوى الخدمة المقدمة (جوهر,٢٠٠٥).

كما يجب العمل على تحديد كافة وحدات الجهاز الإدارى بالدولة ورفع مستوى أداء الخدمات وتبسيط الإجراءات واحترام آدمية المواطنين فيزيد الائتمان للوطن وذلك في ظل معايير لقياس جودة أداء العاملين وربط الحوافز بالأداء والتنسيق بين أنشطة الوحدات الحكومية لتلافي الازدواج والتضارب في الاختصاصات وتنمية المهارات الإدارية والوظيفية للعاملين وتشجيع نظام الحكومة الالكترونية لتسهيل إمكانية إجراء الخدمات من خلال شبكه الانترنت (جمعة , ٢٠٠١)

٥-٦ التواصل مع النقابات العمالية وتسهيل دمج المشروعات غير الرسمية

وتضع النقابات في مصر العديد من الشروط المعقدة لقبول الأفراد العاملين بالقطاع الرسمي كأعضاء بها علاوة على ارتفاع قيمة الاشتراكات في عضوية تلك النقابات, الأمر الذي يشق على العاملين بالمشروعات غير الرسمية حيث تسوق في ذلك العديد من الحجج

التي تضعف من موقف هذه العمالة في حالة الانضمام إلى النقابة, مثل رفضهم بحجة أنهم المسؤولون عن الازدحام والتلوث والجرائم في المجتمع, وعدم قدرتهم على دفع قيم الاشتراكات أو مستحقات النقابة, هذا إلى جانب عدم معرفة الكثير منهم بالقراءة والكتابة.

ومن ثم فليس لديهم علم عن الحركة النقابية وأهدافها ومن ثم النظرة الدونية لتلك الفئات لذلك فإن الأمر يتطلب مراجعة دستور وقواعد وهياكل النقابات ومدى توافق الدستور مع تنظيم العمالة غير الرسمية بغض النظر عن وضعياتهم الوظيفية (قواعد العضوية, الهياكل والإجراءات التي تلبي حاجات العمالة غير الرسمية وتمكنهم من أن يكونوا أعضاء ناشطين داخل النقابة, حيث يتطلب ذلك تغيير الأسلوب التي تنتهجه هذه النقابات في إدراج العمالة لديها, وإيجاد فرصة للنقاش مع أصحاب المشروعات والعمالة غير الرسمية للتوصل إلى إتفاق مشترك بالاضافة إلى: (مكتب العمل الدولي بجينيف , ٢٠١٤).

- دعوة العاملين في المشروعات غير الرسمية إلى المناقشة والحديث في الاجتماعات وحضور الدورات التدريبية التي تقدمها النقابات, ودعوتهم مثلا للمساهمة في النشرات الإخبارية الخاصة بالنقابة سواء بالكتابة لمن يعرف أو بأي طريقة أخرى تضمن هذه المساهمة .

٧-٥ إنشاء هيئة عليا خاصة بالمشروعات غير الرسمية

حيث من الأهمية بمكان تدشين إطار تنظيمي واسع، قادر على جمع البيانات الخاصة بهذا بالقطاع غير الرسمي والتعامل مع الإشكاليات الخاصة به، وطرح الحلول الممكنة للتعامل معه وتأتي أهمية هذا الكيان في التنسيق بين الوزارات المختلفة بخصوص المشروعات غير الرسمية, كما يمكن أن يضم الكيان سواء كان مجلسًا أعلى أو هيئة عليا الخبرات المختصة المحلية والدولية في هذا المجال ومن الممكن أن يقوم بطرح مشروعات القوانين الخاصة بالقطاع غير الرسمي، علاوة على طرح الحلول التنظيمية والإدارية الأخرى.

وفي تجربة الهند على سبيل المثال، أسست اللجنة الوطنية للمنشآت في القطاع غير الرسمي NCEUS، كهيئة استشارية ورقابية للمشروعات غير الرسمية, وهي تقع تحت الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعات الصغيرة الهندية، وتهدف إلى اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع، وربط القطاع مع الإطار المؤسسي في مجالات مثل الائتمان، والمواد الخام، والبنية التحتية، ورفع كفاءة هذا القطاع في مجالات التكنولوجيا والتسويق والتدريب (الأسرج, ٢٠١٠).

٥-٨ التواصل مع أصحاب في المشروعات غير الرسمية

فالنجاح الحقيقي لسياسات دمج المشروعات غير الرسمية، لن يتأتى دون إدراك الفئات المتأثرة بالمزايا التي ستعود عليها من عملية الدمج .ويمكن للحكومة في هذا السياق، إجراء حوار مجتمعي جدي وموسع مع الفئات المتأثرة حول أهداف عمليات الدمج بالنسبة للطرفين، ومدى تأثر كل طرف، وحجم المزايا والمكاسب المتوقعة، أو الخسائر ربما عبر استخدام وسائل مختلفة بدءً من الصحف والقنوات التليفزيونية والندوات الواسعة، بحيث يتم اعتماد إستراتيجية اتصالات واسعة التأثير. ومن المهم أن تقوم هذا الإتصال على مبدأين رئيسيين هما :-

- تعزيز الثقة بين كافة الأطراف، والتأكيد على ثقافة الالتزام .ونؤكد هنا على أن استخدام الحكومة مزايا تكنولوجيا المعلومات أمر هام، ومن أجل تيسير التواصل مع هذه الفئات يمكن تدشين مراكز خدمة العملاء فيما يعرف بـCall Center.

وأشار البرنامج المشترك بين النقابات والتعاونيات، وهو برنامج مشترك بين الحلف التعاوني الدولي والاتحاد الدولي لنقابات العمال ومبادرة منظمة العمل الدولية في أفريقيا (وخاصة في غينيا ورواندا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا)إلى الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تُخلفه النقابات العمالية والتعاونيات في الاقتصاد غير المنظم عندما تضمن جهودها، حيث يستند البرنامج إلى أن النقابات العمالية والتعاونيات شريك طبيعي في مجال تقديم الخدمات والدعم الذي يحتاجه العمال في الأوضاع غير المنظمة وغير المحمية. (مكتب العمل الدولي في جينيف , ٢٠١٣)

٥-٩ إصلاح نظام التدريب والتعليم

من المعروف أن التدريب يعتبر شكلا من أشكال الارتقاء بالعمالة فنيا ومهنيا وتعليميا وتشجيع العمال على المشاركة في الأعمال المطلوبة كما يؤدي إلى تطوير أدائهم المهني ولذلك تتطلب التغيرات التي يشهدها عالم اليوم في جميع المجالات الصناعية والزراعية

والخدمية وغيرها من وجود العمالة المدربة والماهرة والقادرة على اســـتخدام كل ما هو جديد تكنولوجيا وعلميا من أجل تحقيق أعلى مستويات النجاح للمشروعات غير الرسمية , وزيادة عوائدها ويزداد الأمر أهمية في ظل ما صاحب الثورة التكنولوجية من الاستغناء عن العمالة اليدوية في مقابل الاعتماد على العمل الآلي وســـلاســـل الإنتاج المتتالية وغيرها مما يترتب عليه زيادة المعروض من العمالة غير الرسمية, وخاصة غير المدربة.

- يجب على الدولة أن تقدم برامج تأهيل وتدريب مختلفة لتنمية العمالة غير الرســـمية, وتدريبهم على التكنولوجيا الحديثة, للوصـول إلى الحد الذي يزيد من نسـبة مسـاهمتهم كقوى فاعلة في تحقيق النمو الاقتصـادي والمسـاهمة في زيادة الدخل الوطني الحقيقي, مع الاســتخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية, وزيادة القيمة المضــافة من القطاعات المختلفة وخاصــة الصــناعات التحويلية التي تســهم بشــكل أكبر في الدخل والتصدير ونمو العمالة غير الرسمية وزيادة درجة الوعي بأهمية الاندماج في الاقتصاد الرســـمي وبأن عائد الســـمة الرســـمية يفوق تكاليف العمل في القطاع غير الرســـمي .(OECD, 2004)
- على أن تســتهدف هذه البرامج دعم الوحدات وأصــحاب العمل والعمال غير المنتظمة, وتقديم الحوافز المالية وبخاصــة للمشـروعات المتناهية الصــغر والصــغيرة والمتوسـطة وبالاســتفادة من تجربة بنك جرامين الســابق الإشــارة إليها في الفصــل الرابع وتجدر الإشارة إلى ضـرورة وضـع حلول ابتكارية فيما يتعلق بالمشروعات المتوسطة والصـغيرة متناهية الصـــغر والعمل على تطويرها, لتنظيم هياكلها من خلال خفض الضـــرائب واسـتحداث فرص عمل جديدة لاسـيما لصـالح الفئات المسـتضـعفة فضـلا عن إضـفاء تهيئة بيئة أعمال تمكينية وتنافسـية للمنشـآت المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر (ILO, 2014a)

٦ – النتائج والتوصيات

٦-١ النتائج

- أظهرت الدراسة أن الاصلاح الاقتصادي يجب أن يكون متكامل (الإصلاح الاقتصادي والتشريعي والتنظيمي , و سهولة إصلاحات بيئة مزاولة النشاط حتى يتم تحفيز أصحاب المشروعات غير الرسمية إلى الإنضمام إلى الاقتصاد الرسمي .
- أيضا أثبتت الدراسة نجاح التجارب التي تم عرضه في تجربة الصين والهند وبنجلاديش وكينيا ورواندا والسنغال.
- كما أثبتت الدراسة أن إصلاحات ممارسة بيئة الأعمال ٢٠١٠ كانت أكثر سهولة في ممارسة الأعمال ٢٠٢٠ في مصر , وأن هناك الكثير من العقبات التي تقف أمام دمج المشروعات غير الرسمية, ولابد من وجود رؤية متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية والبيئية والتنظيمية والتشريعية.

٦-٢ التوصيات

- تبسيط وسرعة إنهاء إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات غير الرسمية .
- توحيد كافة التشريعات التي تخص هذا القطاع في قانون واحد .
- اختيار الموظفين ذوي الخبرة في الوحدات الإدارية المسئولة عن التعامل مع أصحاب المشروعات غير الرسمية وزيادة رواتبهم للتعامل مع هذا القطاع نظرا لأهميته .
- تصميم برامج تدريبية للعاملين وأصحاب المشروعات غير الرسمية كل على حده بما يراعي التباين بين مهارات وقدرات الأفراد, والتوعية بأهمية هذه البرامج ودورها في زيادة دخولهم وذلك مقابل اشتراكات مخفضة .
- إنشاء وحدة لدى مصلحة الضرائب تكون مسئولة عن كافة المعاملات الضريبية مع وحدات القطاع غير الرسمي .
- إنشاء بنك يطلق عليه "بنك المشروعات غير الرسمية" لتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع وفقا لشروط ميسرة, والعمل على إنشاء فروع له في كافة المحافظات والقرى المستهدفة .
- إنشاء نقابة خاصة للعمالة غير الرسمية تطبق معاملة خاصة لهذا النوع من العمالة وخاصة فيما يتعلق بنظام الحماية الاجتماعية لجذب هؤلاء العمال للقطاع الرسمي .
- إنشاء محكمة أو دوائر قضائية تختص بالنزاعات التجارية لمشروعات هذا القطاع مع البنوك لتبسيط وسرعة إجراءات التقاضى.
- إنشاء مركز حكومي لمنح ترخيص الإقامة والتشغيل وعمليات التوسع والتجديد, يتواجد به مندوبون من جميع الوزارات والهيئات التي يجب الحصول على موافقتها وإنشاء فروع له في المحافظات والقرى المستهدفة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبادير, وآخرون , عطاله أبو سيف , مصطفى زناتي : (٢٠٢٢): دور السياسة المالية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر, **مجلة السياسات السياسية والإقتصادية** – كلية السياسة والإقتصاد – جامعة السويس
- أبو العيون, محمود(٢٠٠٣) : تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية, المركز المصري للدراسات الاقتصادية, ٢٠٠٣
- أبوقمر, نسمة أحمد محمد (٢٠٢٠): إمكانية استفادة مصر من تجربة بنجلاديش في تحقيق العدالة الاقتصادية (دراسة بنك جرامين) **رسالة ماجستير غير منشورة**
- الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٨): مذكرة من الامين العام , مساهمة من جمهورية الهند وجمهورية بنجلاديش الشعبية وجمهورية بوركينا فاصوا, وجمهورية نيجريا الاتحادية, **فرصة لانشاء مكتب ومركز للابتكار التكنولوجي للاحاد لمنطقة جنوب أسيا في الهند**
- الأسرج , حسين عبد المطلب (٢٠٠٦): مستقبل الصناعات الصغيرة في مصر, كتاب الاهرام الاقتصادي, مطابع مؤسسة الأهرام القاهرة https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-the-future-of-small-projects-in-egypt-44108_0.pdf
- الأسرج , حسين غبد المطلب (٢٠١٠) : **انعكاسات القطاع الغير رسمي على الاقتصاد المصري – وزارة الصناعة والتجارة الخارجية**
- الخربوطلي, ماجد محمد يسري(٢٠١٩): ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم– **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.**
- الخياط, زهراء صالح حمدي, (٢٠٢٠): أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية , **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**
- المحمودي, نائلة المنير (٢٠١٤): **المشروعات الصغيرة المعوقات والبدائل** , المجلة الليبية للدراسات

- المهدي, عالية المهدي وأخرون (٢٠٠٠): إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الإقتصادي, **مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة**, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة ص ٩
- الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٨): مذكرة من الامين العام , مساهمة من جمهورية الهند وجمهورية بنجلاديش الشعبية وجمهورية بوركينا فاسوا, وجمهورية نيجريا الاتحادية, **فرصة لانشاء مكتب ومركز للابتكار التكنولوجي للاحاد لمنطقة جنوب أسيا في الهند**
- الخياط, زهراء صالح حمدي, (٢٠٢٠): أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية , **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**
- بكر, نجلاء محمد ابراهيم (٢٠٠٦): مفهوم الفساد أسبابه سبل مكافحته, المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- جابر, محمد فاضل (٢٠٢٠) : مصرف الفقراء وأهميته في تخفيف حدة الفقر والبطالة : دراسة في تجارب عالمية وعربية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية
- جبر, المأمون على عبدالمطلب (٢٠١٥) :نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء, **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة** , جامعة الأزهر – كلية التجارة
- جمعة, سلوى شعراوي, (٢٠٠١): إدارة شئون الدولة والمجتمع, الجامعة المصرية, مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة , الطبعة الثانية
- جوهر, كريم مصطفى على حسن, (٢٠٠٥): القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي – جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم الاقتصاد – **رسالة ماجستير غير منشورة**
- خواجة , محمد (٢٠١٣) : الصين تجديات كبرى وأمال واعدة , **مركز الدراسات الاستراتيجية**
- رمزي, محمد توفيق (١٩٦٩): البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة, الناشر, مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر (مكتبة نور على الرابط https://www.noor-book.com/book/review/348053
- سعيد, مجدي، (٢٠٠٧) تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٧.

- شطا,منصور علي منصور, (٢٠٢٠) : **الآثار التنموية للشمول المالي** : دراسة مقارنة وتطبيقية على مصـــر, مجلة البحوث القانونية والاقتصـــادية, جامعة المنصـــورة كلية الحقوق
- شهرزاد, سي عمار, أوصالح رحمة, (٢٠١٣) : **التجربة التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة سعد دحلب, البليدة, كلية علوم التيسير, ماستر ٢, تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص ٣١
- عبدالحميد, خلود حامد حبيب,(٢٠٢٠): أثر تمويل المشـروعات الصـغيرة في التخفيف من حدة الفقر, رسالة ماجستير معهد التخطيط القومى
- عبدالقادر, أمنية دسوقي عبدالفضيل : (٢٠١٧),استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية **رسالة ماجستير غير منشورة**, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- عطية , أشرف ابراهيم:(٢٠٢١), تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشـمول المالى فى مصـر, **المجلة الدولية للفقه والقضـاء والتشريع**, المجلد ٢ ،العدد ٢ ،٢٠٢١
- قاسم, شريف حسن, (١٩٩٧):: تقييم مدى الفعالية المصرفية والائتمانية لبنوك الفقراء بالتطبيق على بنك جرامين , **المصـــدر: المؤتمر العلمي الســـنوي الثالث عشـــر – استراتيجيات مؤسسات , التمويل وطموحات التنمية** : جامعة المنصورة – كلية التجارة .
- قســوم, حنان, (٢٠١٦):: فعالية نظام التمويل الأصــغر في الإقلال من الفقر: دراســة حالة بنك جرامين، البنك الوطني للتنمية بمصر والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن ,: **مجلة المشـــكاة في الاقتصـــاد**، التنمية والقانون ,: المركز الجامعى بلحاج بوشعيب عين تموشنت – معهد العلوم الاقتصادية، التسيير , والعلوم التجارية .
- قنديل , حلمي سلامة محمود تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها فى ضـــوء التجارب الدولية (٢٠١٩): **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر** العدد الحادي والعشرون يناير ٢٠١٩ .
- محمد , رمضـان صـديق (٢٠٠٣) القطاع الغير رسـمي وسـبل إدماجه في الاقتصـاد الرسمي مع إشارة خاصة لمصر, **مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية** , جامعة حلوان – كلية الحقوق.

- محمد, بهية أحمد عبد العزيز, (٢٠١٩): تحليل الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة فى بنجلاديش, المصدر: **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** , الناشر: جامعة بنها – كلية التجارة.
- محمد, رمضان صديق, (٢٠٠٦): الإدارة الضريبية الحديثة, دار النهضة للنشر والتوزيع, القاهرة, ص٢٦.
- معهد التخطيط القومي, (٢٠١٦) . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية, الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر.
- مكتب العمل الدولي (٢٠١٤): الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم, التقرير السادس, مؤتمر العمل الدولي, الدورة ١٠٣ جينيف ٢٠١٤
- مكتب العمل الدولي في جينيف (٢٠١٣): الانتقال من الاقتصاد غير المنظم التقرير الخامس (١) الطبعة الأولى , ٢٠١٣.
- منظمة العمل الدولية (٢٠١٤): الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم, التقرير السادس, مؤتمر العمل الدولي الدورة ١٠٣ جينيف ٢٠١٤.
- منظمة العمل الدولية (٢٠٢١): **البرنامج والميزانية مقترحات المدير العام للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣** ص٤٣و٤٤.
- هاشم, يحي محمد محمد, (٢٠١٧): التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهه الفقر" دراسة تحليلية " جامعة عين شمس , كلية البنات للآداب والعلوم والتربية, **مجلة البحث العلمي في الآداب**.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- El-Shamy, Hany M :(2015): Measuring the Informal Economy in Egypt, Faculty Of Commerce,Tanta university, Egypt.
- F.K.E:(2021) The Federation of Kenyan Employers , The Informal Economy in Kenya, March 2021 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_820312.pdf
- Groupe de la Banque africaine de développement, 2021), International Girls in ICT Day: Coding for Employment's new digital skills training centres to boost women's opportunity in information and communication technology fields International Labor Organization "ILO" (2014a): the Move Form Informal To Formal economy, ILO Confernce 2014
- Groupe de la Banque africaine de développement, 2021), Le programme « Codage pour l'emploi » de la Banque africaine de développement va renforcer les compétences numériques des jeunes ruraux
- Janine A, Auteur: Janine A. Mwesigye, (2019) : Rwanda, INSTITUT NATIONAL DE LA STATISTIQUE DU RWANDA
- Laiglesia, J .R.(June 2011)," Is Informal Normal ? Informal Employment in Times of Shifting Wealth ", OECD Development Centre, P9 .
- MINISTRY OF TRADE AND INDUSTRY: (2010): Rwanda Small and Medium Enterprises (SME) Development Policy, REPUBLIC OF RWANDAhttps://rwandatrade.rw/media/2010%20MINICOM%20SME%20Development%20Policy.pd

- mwami, Mar ,. & Matwere, Mercy (2019). Assessment of Institutional Structures Governing the Informal Sector in Kenya. KIPPRA Discussion Paper No. DP/227/2019.
- Organization For Economic Co-operation & Development "OECD" (2004): informal Employment & Promoting the Transition to A salaried Economy "OECD" employment Outlook, Working paper NO . ISPN 92-64-10812-2, Paris, Available https://www.oecd.org/els/emp/34846912.pdf
- Republic of Kenya (2017). National Trade Policy: Transforming Kenya into a Competitive Export-Led and Efficient Domestic Economy. Nairobi, Kenya: Ministry of Industry, Trade and Cooperatives, State Department of Trade https://www.trade.go.ke/sites/default/files/Kenya%20National%20Trade%20Policy%20%282016%29_0.pdf